

تقرير

مشاورة الخبراء المشتركة بين النرويج ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة الأرصد  
السمكية المشتركة

بيرغن، النرويج، 7-10/10/2002



تقرير  
مشاورة الخبراء المشتركة بين النرويج ومنظمة الأغذية والزراعة  
بشأن إدارة الأرصد السمكية المشتركة  
بيرغن، النرويج، 7-10/10/2002

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
روما، 2002

يمكن طلب نسخ من مطبوعات  
المنظمة من:

Sales and Marketing Group

Information Division

FAO

Viale delle Terme di Caracalla

00100 Rome, Italy

[publications-sales@fao.org](mailto:publications-sales@fao.org) E-mail:

Fax: (+39) 06 57053360

الأوصاف المستخدمة في هذا الاستعراض وطريقة عرض موضوعاته لا تعبر عن أى رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانونى لأى بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

ISBN 92-5-??????-?

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولأى يجوز إعادة طبع هذا الكتاب أو تخزينه في أى نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله بأى شكل من الأشكال أو بأى وسيلة من الوسائل سواء كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالاستتساخ الفوتوغرافي، كله أو جزء منه، إلا بترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله الى:

Chief, Publishing Management  
Service, Information Division, FAO,  
Viale delle Terme di Caracalla,  
00100 Rome, Italy or by e-mail to  
copyright@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة 2002

### إعداد هذه الوثيقة

هذا هو التقرير عن مشاورة الخبراء المشتركة بين النرويج ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة الأرصد السمكية المشتركة، التي عُقدت في بيرغن بالنرويج في خلال الفترة من 7-10/10/2002. وسوف تنشر وثائق المناقشات ودراسات الحالة التي قُمت في مشاورة الخبراء كملحق بهذا التقرير.

وقد نُظمت مشاورة الخبراء التي عقدت بالتعاون مع حكومة النرويج، تنفيذا لما جاء في برامج العمل والميزانية للفترتين 2000-2001 و 2002-2003 لمصلحة مصايد الأسماك في المنظمة والتي تتضمن - من بين ما تتضمن - دراسة خيارات السياسات من أجل إدارة الأرصد السمكية كثيرة الترحال والمتداخلة المناطق وتوفر معلومات وتحليلات من أجل إيجاد فهم دولي لإدارة الأرصد السمكية المشتركة

### التوزيع:

قائمة المشاركين  
جميع أعضاء منظمة الأغذية والزراعة  
مصلحة مصايد الأسماك في المنظمة  
مسؤولو مصايد الأسماك الإقليمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة

## منظمة الأغذية والزراعة

تقرير مشاوره الخبراء المشتركة بين النرويج والمنظمة بشأن إدارة الأرصد السميكية المشتركة. بيرغن، النرويج، 7-10/10/2002. تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك. رقم 695. روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2002، صفحة 37.

### الملخص

عقدت مشاوره الخبراء المشتركة بين النرويج والمنظمة اعترافاً بأن إدارة الأرصد السميكية المشتركة مازالت واحدة من أكبر التحديات التي تعترض تحقيق استدامة مصايد الأسماك على المدى الطويل. وقد ناقشت المشاوره، بصورة خاصة، إدارة الأرصد السميكية العابرة للحدود والأرصد السميكية المتداخلة المناطق. وقد انصب اهتمام المشاوره في المشكلات العملية التي تواجه إدارة هذه الموارد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية الأمم المتحدة للأرصد السميكية وغيرهما من الصكوك الدولية ذات الصلة. وتبعاً لهذا، لم يقصد من مشاوره الخبراء وضع حلول، وإنما قصد منها أن تكون منبرا محايدا تستعرض فيه خيارات الإدارة ونتائجها بصورة بناءة.

وخلصت المشاوره إلى أنه - باستثناء حالات قليلة للغاية - فإن عدم التعاون في إدارة الموارد السميكية المشتركة يحمل في طياته خطر الاستغلال الجائر. وإزاء هذه الحقيقة، فإن التعاون في إدارة هذه الموارد ينبغي أن ينظر إليه كشرط أساسي لإدارة الموارد بصورة فعالة، وليس كضمان لهذه الإدارة الفعالة.

وبالنسبة للإدارة التعاونية، لاحظت المشاوره الحقيقة الواضحة التي تقابل بالتجاهل في أغلب الأحيان، وهي أنه لا ينبغي أن نتوقع النجاح لمحاولة وضع أي ترتيبات تعاونية (وأن أي اتفاقية بهذا الشأن لا يمكن أن تنجح) ما لم يتوقع كل مشارك أن يحصل من مصايد الأسماك التي تدار بصورة تعاونية على فوائد طويلة الأجل تعادل على الأقل الفوائد طويلة الأجل التي يتوقعها في حالة عدم وجود هذه الإدارة التعاونية.

وأكدت المشاوره على ما يلي:

- ضرورة أن تظل ترتيبات الإدارة التعاونية تتسم بالمرونة مع مرور الوقت، بمعنى أن تستطيع تحمل نتائج الصدمات غير المتوقعة الناجمة عن التغيرات الطبيعية، وتغيرات المناخ أو غيرهما من الاختلالات الأيكولوجية أو الاقتصادية غير المتوقعة.
- لا ينبغي أن يقتصر اقتسام الفوائد الناجمة عن مصايد الأسماك على المخصصات من إجمالي المصيد المسموح به، أو ما يعادله، للأساطيل الوطنية.
- ضرورة دراسة استخدام ما أسمته المشاوره "بتيسيرات التفاوض" أو "المدفوعات الجانبية" مثل الحصص التجارية، أو ترتيبات الوصول المتبادل إلى الموارد. فمن شأن هذه الإجراءات أن توسع دائرة المساومة حول المخصصات، وأن تساعد في التوصل إلى حلول توفيقية عندما تكون هناك اختلافات في أهداف الإدارة المتعلقة بتعاون الدول/الكيانات، وزيادة مرونة واستمرارية الترتيبات التعاونية بمرور الوقت.

وبالنسبة للترتيبات التعاونية الخاصة بالأرصد السميكية المتداخلة المناطق، لاحظت المشاوره مسألتين هامتين: مسألة الأعضاء أو المشاركين الجدد في منظمات إدارة مصايد الأسماك الإقليمية أو ترتيباتها، والمسألة الأخرى هي ما الذي يشكل في الحقيقة مصلحة "فعلية" للدولة في الأرصد السميكية المتداخلة المناطق. واستعرضت المشاوره

النهج التي تطبق الآن من أجل حل مسألة الجدد من الأعضاء أو المشاركين.

وأخيراً، أكدت المشاورة على أن مشكلات التنفيذ أكثر تعقيداً بالنسبة لمصايد الأسماك المشتركة عن تلك التي تحدث في مصايد الأسماك غير المشتركة.

## بيان المحتويات

<b>الفقرات</b>	
6-1	افتتاح المشاورة
42-7	عرض لأوراق المناقشات ودراسات الحالة
44-43	تشكيل مجموعات العمل
117-45	عرض تقارير مجموعات العمل ومناقشتها
120-118	الملخص
122-121	اختتام المشاورة
	<b>المرفقات</b>
<b>الصفحات</b>	
29	ألف - جدول الأعمال
30	باء - قائمة المشتركين
35	جيم - قائمة الوثائق
37	دال - توزيع المشاركين على مجموعات العمل



## افتتاح المشاورة

1 - افتتح السيد Peter Gullestad المدير العام لمصايد الأسماك في النرويج والسيد Serge Garcia مدير قسم الموارد السمكية بمصلحة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة بروما، إيطاليا مشاوره الخبراء المشتركة بين النرويج ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة الأرصدة السمكية المشتركة.

2 - ورحب السيد Peter Gullestad بالخبراء المشاركين في المشاورة نيابة عن حكومة النرويج. وأوضح، من بين ما ذكر، أن النرويج التزمت بعقد مشاورة الخبراء هذه لسببين. أولهما هو تاريخ النرويج في دعم أعمال منظمة الأغذية والزراعة، سواء بتمويل برامجها أو بالتعاون مع موظفيها، لاسيما في مجال مصايد الأسماك. وثانيهما هو خبرة النرويج الطويلة والشاملة في إدارة الأرصدة السمكية المشتركة، حيث أن جميع الموارد السمكية تقريبا التي توجد في مياه النرويج هي موارد مشتركة مع طرف آخر أو أكثر.

3 - ورحب السيد Serge Garcia بالمشاركين نيابة عن السيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة وعن السيد Ichiro Nomura المدير العام المساعد، مصلحة مصايد الأسماك بالمنظمة في روما. وقد أكد في كلمته على أهمية مساهمة الأرصدة المشتركة في الإنتاج العالمي من الأسماك، والخبرات المفيدة التي تراكمت بفضل التعاون الدولي في مجال مصايد الأسماك. ولكنه أوضح أن التعاون في كثير من أنحاء العالم لم يؤدي إلى اقتسام هذه الموارد بصورة فعالة وواضحة، من حيث المخصصات، وأنه لا بد من القيام بمزيد من الجهد في مختلف أنحاء العالم لوضع اتفاقات للاقتسام الرشيد للموارد التي تدار بالمشاركة وتنفيذ هذه الاتفاقات، لاسيما بالنسبة للموارد المشتركة في المناطق الاقتصادية الخالصة المشتركة. وتمنى للاجتماع أن يسلط الضوء على القضايا والفرص والحلول الممكنة، وخبرات ونهج اقتسام هذه الموارد، وبيان معالم السبيل إلى إحراز تقدم في المستقبل. وتوجه السيد غارسيا بالشكر أيضا إلى جميع المشاركين على تعاونهم في هذا الجهد. ثم أعرب في ختام كلمته عن امتنان منظمة الأغذية والزراعة لحكومة النرويج على دعمها المستمر لبرامج المنظمة في مجال مصايد الأسماك بشكل عام، وفي هذا الاجتماع بشكل خاص.

4 - تولى السيد Gullestad رئاسة المشاورة، التي حضرها 37 خبيرا بصفتهم الشخصية. وترد قائمة المشاركين في المرفق باء.

5 - يرد جدول أعمال المشاورة في المرفق ألف.

6 - ترد قائمة وثائق المشاورة في المرفق جيم.

## تقديم أوراق المناقشات ودراسات الحالة

### أوراق المناقشات

7 - قدم السيد Gordon Munro ورقة المناقشة الافتتاحية المعنونة "عن إدارة الأرصد السمكية المشتركة".

8 - وتناولت المداولات التي تلت عدة مسائل من بينها المصطلحات والتعاريف، ومجال تطبيق نظرية المباريات الرياضية على مسائل الأرصد المشتركة في إطار المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية، ومجالات تفسير الصكوك القانونية الدولية، وعلى الأخص اتفاقية الأمم المتحدة للأرصد السمكية لعام 1995. وكان هناك تعقيب لتفضيل مصطلح "المرونة" عن مصطلح "الاتساق الزمني" للتدليل على المتطلبات الجوهرية لأن تكون اتفاقات التعاون قوية ومستقرة بمرور الوقت.

9 - ونوقش دور المدفوعات الجانبية في إطار كل من المصطلحين، وقدرة هذه المدفوعات على زيادة مساحة المساومة في المفاوضات الخاصة بالاتفاقات التعاونية، ودورها المحتمل في الرد على مطالب الأعضاء الجدد المحتملين - أو الفعليين - في أي اتفاقية تعاونية فيما يتعلق بالأرصد السمكية المتداخلة المناطق. وفي هذا الصدد، لوحظ أن مصايد الأسماك قد لا تحظى إلا باهتمام قومي ضئيل، وربما يضحى بها، من أجل للتوصل إلى اتفاقات على موارد بحرية مشتركة لها قيمتها الاقتصادية الأكبر (مثل النفط والغاز وغيرهما). وعلى العكس من ذلك، لوحظ أن التقدم نحو الوصول إلى اتفاق في الآراء بشأن المسائل المتعلقة بمصايد الأسماك المشتركة (كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي) اعتمدت في أحيان كثيرة على المدفوعات الجانبية الناجمة عن قطاعات أخرى بخلاف مصايد الأسماك.

10 - ويعد تعريف ما الذي يشكل "منفعة حقيقية"، أمراً حيويًا عند معالجة مسألة الأعضاء الجدد في حالة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق. وكان هناك تعقيب بأن الإشارة الوحيدة أو السائدة إلى تاريخ المصيد عند تحديد المصلحة الفعلية في مصايد الأسماك قد تضر بمصالح من ينضمون في وقت متأخر (مثل الكثير من البلدان النامية وعلى الأخص الدول الجديدة) وإن كانت من ناحية أخرى تعمل بصورة غير عادلة لمصلحة أساطيل الصيد التي ساهمت في الاستغلال الجائر للأرصد السمكية المتداخلة المناطق. كما أن احتمال اجتذاب أعضاء جدد إلى ترتيبات الإدارة التعاونية الحالية قد يضر بالكثير من البلدان النامية التي لديها موارد مالية محدودة.

11 - وقدمت السيدة Annick Van Houtte ورقة بعنوان "الجوانب القانونية في إدارة الأرصد السمكية المشتركة - استعراض".

12 - وفي المناقشات التي تلت تقديم الورقة المذكورة، أثبتت عدة مسائل قانونية تتعلق بإدارة الأرصد السمكية المشتركة. واقترح، في هذا الخصوص، التمييز بين أن تكون الاتفاقات "ملزمة قانوناً" وبين أن تكون "ملزمة سياسياً"، مع الإحاطة بأن هذه الأخيرة ربما كانت أكثر وزناً من الناحية العملية عن الأولى. كما لوحظ أن الترتيبات تصبح في أغلب الأحيان "ملزمة سياسياً" قبل إقرارها رسمياً وتصبح ملزمة قانوناً للأطراف فيها. واثرت مسألة أخرى تتعلق حول توافق تدابير الإدارة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية لعام 1995، وما إذا كان يتعين على الدولة الساحلية التي تطبق تدابير إدارة أقل تشدداً في مناطقها الاقتصادية الخالصة مقارنة مع المنظمات أو الترتيبات

الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، أن تعتمد إلى تشديد هذه التدابير لكي تتفق مع تلك المعمول بها في هذه المنظمات أو الترتيبات الإقليمية. وأشار هنا إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995 نفذت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982، وبالتالي فليس هناك نص على مثل هذا التوافق أو التطابق. كما لوحظ أن التعريف القانوني لتعبير "الأرصدة المشتركة" لم يظهر آنذاك. وثار تساؤل عما إذا كان التعريف القانوني سيكون مفيداً، إذ أن عدم وجوده قد يعطى مرونة في التطبيق.

### دراسات الحالة

13 - قدمت السيدة Kathleen Miller ورقة بعنوان "أسماك السلمون في المحيط الهادى لأمريكا الشمالية: حالة من التعاون الهش".

14 - وعقب العرض الذى قدمته السيدة Miller، ثار سؤال حول مدى ملائمة صيغة المخصصات. وأشار في هذا الصدد على أن النسبة المئوية المناسبة للمخصصات تتوقف على الظروف البيئية. ولوحظ أن هناك خلافات ثارت داخل منظمة صيانة أسماك السلمون في شمال الأطلنطى حول تقديرات وفرة الأسماك، وهو ما أدى إلى الاتفاق مع المجلس الدولى لاستكشاف البحار على المعلمات لحساب تقديرات الوفرة. وعندما غير المجلس الدولى لاستكشاف البحار الطرق التي يستخدمها في حساباته، بدأت المشكلات مرة أخرى داخل منظمة صيانة أسماك السلمون في شمال الأطلنطى التي اتبعت طريقة لرصد توافر الأسماك في الوقت الحقيقى على أساس أسبوعين.

15 - وقدم السيد David Doulman ورقة أعدها السيد Transform Aquorau بعنوان "الإدارة التعاونية للأرصدة السمكية المشتركة في جنوب المحيط الهادى".

16 - وقد سلطت هذه الورقة الضوء على النجاح الذى حققته الدول الجزرية في المحيط الهادى في اتباع نهج تعاونى في إدارة موارد أسماك التونة في نطاق مناطقها الاقتصادية الخالصة، من حيث تنسيق النهج التي تتبعها الدول التي تمارس الصيد في المياه البعيدة. وركزت المناقشات في لبها على مدى إمكانية تطبيق هذا النهج في أماكن أخرى. وأشار هنا إلى أن أغلب أرصدة التونة في المنطقة مازالت بحالة جيدة، الأمر الذى يجعل اتخاذ قرارات أخرى صعبة في مجال الإدارة مثل المخصصات، أمراً سهلاً نسبياً في هذا الوقت بالذات. كما ثار سؤال آخر حول مدى النجاح الذى حققته الدول الجزرية في المحيط الهادى فيما يتعلق بنظم رصد السفن والامتثال بتعليمات النقل من سفينة إلى أخرى. وردا على ذلك، أشار إلى أنه بداية، فإن جميع هذه البلدان لها هدف مشترك في تعاملها مع اللؤلؤ التي تصيد في المياه البعيدة. فقد وضعت الدول الجزرية في المحيط الهادى حوافز فعالة للغاية للبلدان التي تصيد في المياه البعيدة لكي تمتثل اللوائح، مثل تسجيل سفن الصيد. ويترتب على فقدان المركز الحسن في هذا السجل عواقب وخيمة من حيث فرص الدخول إلى مصايد الأسماك. وردا على سؤال حول أهمية اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995، أشار على مدى تأثير كتلة بلدان المحيط الهادى في مؤتمر الأمم المتحدة للأرصدة السمكية. وقد أرسى اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية الأساس لإقامة هيئة جديدة لمصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادى. وأشار إلى احتمال حدوث تغيير في دور وكالة مصايد الأسماك الأجنبية، التي تسهل التنسيق فيما بين البلدان، بعد هذه الترتيبات الجديدة، حيث أنها تشمل مستويات أكثر تعقيداً في إدارة المصايد وما يتعلق بها من المفاوضات.

17 - وقدم السيد Olav Schram Stokke ورقة بعنوان "الثغرات الموجودة في نظام مصايد أسماك بحر بارنتس".

18 - تم إيضاح طبيعة التخصيص المبدئي للمصيد الإجمالي المسموح به، وما يتبعه من مبادلات التخصيص اللاحقة. وأشار في هذا الصدد إلى أن معايير التخصيص المبدئي للمصيد الإجمالي المسموح به هي معايير ثابتة، بغض النظر عن تبادل الحصص (أو تبادل المخصصات). كما نوقشت مسائل البحوث العلمية، والثقة العلمية فيما يتعلق بالأرصدة، ومن الذي يقدم مثل هذه المعلومات. ولوحظ في هذا الصدد الأعداد الكبيرة الحالية من العلماء العاملين في مجال المسائل المتعلقة بالأرصدة السمكية. ورؤى أن زيادة التركيز على النهج التحويطي وتطبيق هذا النهج قد أصبح في بعض الأحيان مبالغ فيه، عندما تكون الخصائص النوعية للأرصدة السمكية وقطاع المصايد المرتبط بها، لم تؤخذ في الاعتبار بالقدر الكافي.

19 - وقدم السيد Walter Ranke ورقة بعنوان "مسائل الإدارة التعاونية لمصايد الأسماك في بحر البلطيق".

20 - وعند مناقشة هذه الورقة أشير إلى أنه عندما حددت الهيئة الدولية لمصايد أسماك بحر البلطيق المصيد الإجمالي المسموح به لأول مرة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، كانت الفرصة متاحة للدول الساحلية للوصول إلى جميع مناطق الصيد في بحر البلطيق. ولكن وفي أعقاب انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار وإنشاء مناطق مصايد قطرية تغطي بحر البلطيق بأكمله، كان لا بد من الاتفاق على مخصصات بمقتضى شروط قانونية جديدة. وهناك العديد من الاعتبارات التي لعبت دورا في تحديد مخصصات معينة (مثل تاريخ المصيد، وتوزيع الأرصدة السمكية، والمناطق التي تعتمد على صيد الأسماك، وغير ذلك)، ولكن لم تكن هناك قواعد أو معلومات مرجعية واضحة. ومع ذلك، ولم يكن لأي عوامل خارجة عن مصايد الأسماك دور في عملية التخصيص. ففي السنوات القليلة الأخيرة، كان التخصيص للأطراف المتعاقدة يقوم على نسبة مئوية ثابتة من كل صنف من الأسماك ("القد، الرنجة، السلمون والسبرات) لكل بلد. وأصبحت مراعاة المصالح المحددة للأطراف المتعاقدة في أنواع معينة واتفاقات تحويل حصص المصايد و/أو الحصول على الموارد بالتبادل إجراء معتادا على أسس ثنائية. وقد لوحظ أنه عند تحويل الحصص بين الأعضاء (أو اتفاقيات الحصول على الموارد بالتبادل)، فإن هذه التحويلات لا تكون مستديمة (لسنة واحدة فقط) وأنه يتم تبادلها عادة بحصص من أنواع أخرى تخضع لإدارة الهيئة الدولية لمصايد أسماك بحر البلطيق. ولكن كانت هناك حالات تم فيها تبادل الحصص مقابل مدفوعات للمساعدة الإنمائية.

21 - وقد اتخذت الهيئة الدولية لمصايد أسماك بحر البلطيق خطوات للحد من تأثير عمليات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ومن بين هذه الخطوات الترخيص الوطني للسفن المسموح لها بصيد أسماك القد في منطقة الاتفاقية، والإبلاغ شهريا عن كمية المصيد، وكتابة تقارير عن كميات الإنزال عند إنجازها في موانئ دول أخرى بخلاف الأطراف المتعاقدة، بالإضافة إلى خطط التفتيش المشتركة ابتداءً من عام 2001.

22 - وقدم السيد Sigmund Engesaeter ورقة أعدها السيد Trond Bjórdal بعنوان "إدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق: حالة أسماك الرنجة النرويجية التي تبيض في الربيع".

23 - وبعد عرض الورقة، قدم السيد Engesaeter بعض الإيضاحات ردا على الأسئلة التي وجهت إليه من الحاضرين. وأوضح أن نماذج المحاكاة لنتائج التصورات المختلفة للإدارة (مثل الصيد المفتوح، واتحادات المنتجين، والاحتكارات) تقوم كلها على بيانات عن مصايد الأسماك من التسعينات.

24 - وعند التعقيب على الافتراضات التي تستند عليها تصورات الإدارة المختلفة، ثرت تساؤلات حول ما إذا كانت استراتيجية الاحتكار مسألة عملية، إذ أنها تتعارض ورغبة الصيادين في المشاركة بصورة إيجابية في عمليات الصيد. فاستراتيجية الاحتكار تقترض أن استغلال مصايد الأسماك سيقصر على أكثر الأساطيل كفاءة، الأمر الذي سيتعاضد معه العائد العام من هذه المصايد. أما الأساطيل الأقل كفاءة للبلدان الأخرى فسيطلب منها إنهاء نشاطها في مجال الصيد، وإن كانت ستعوض عن ذلك بالحصول على أجزاء من الأرباح الصافية.

25 - وفيما يتعلق بمحتوى الاتفاقية التعاونية الفعلية، لوحظ أن تحويل الحصص مدرج بالفعل في هذه الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية تحتوي على أجزاء ثنائية تسمح للأطراف بالصيد في المناطق الاقتصادية الخالصة لكل منها بهدف إتاحة قدر أكبر من المرونة أمام الصيادين. وهو ما يسمح - مثلا - للأساطيل غير النرويجية باستغلال لرنجة البالغة عندما تكون داخل المنطقة النرويجية وعندما تكون لها قيمة تجارية كبيرة.

26 - وعند بحث أسباب نجاح التعاون في نهاية الأمر، اعتبر إبرام اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية عامل هام، حيث أنه أعطى توجيهات حول سبل معالجة مطالبة الاتحاد الأوروبي بنصيب من المصيد الإجمالي المسموح به.

27 - قدم السيد Birane Samb ورقة بعنوان "دراسة حالة لأسماك السطح الصغيرة في شمال غرب أفريقيا"

28 - وأثير سؤال بشأن الطريقة التي تم بها تحديد المصيد الإجمالي الموصى به بالنسبة لأسماك السطح الصغيرة والسردينيا والماكريل. وكان الرد أن أنشطة تقدير الأرصدة جرت بمساعدة مشروع Nansen، عن طريق مسوحات صوتية، وعن طريق التقديرات التي قام بها فريق العمل في المنظمة المعنى بأسماك السطح الصغيرة في شمال غرب أفريقيا. وقد سمحت هذه الأنشطة لبلدان شمال غرب أفريقيا بجمع المعلومات العلمية ذات الصلة والقيام بتقدير هذه الأرصدة. وتم في هذا الصدد شرح مصطلح "الأرصدة الساحلية"، بأن هذا المصطلح يشير إلى أرصدة أسماك السطح الصغيرة الموجودة في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية المعنية.

29 - عرض السيد Derek Staples ورقة بعنوان "إدارة الأرصدة السمكية المشتركة - دراسة الحالة الأسترالية".

30 - وردا على سؤال من الحاضرين، أوضح السيد Derek Staples أن استراليا تستخدم عددا من النهج المختلفة في تخصيص الأرصدة المشتركة. وفي حالة مصايد الأسماك الموجودة في بحري ارافور/تيمور، لا توجد أي عملية رسمية للتخصيص مع إندونيسيا في هذه المرحلة. وبالنسبة لمصايد الأسماك الموجودة في مضيق توريز، فإن عمليات التخصيص في المنطقة المحمية تقوم أساسا على عدد السفن، وذلك بمقتضى معاهدة مضيق توريز. أما بالنسبة لمصايد الأسماك الموجودة في تاسمان الجنوبية، فإن عملية التخصيص تقوم على تاريخ كمية المصيد. وأضاف أيضا أن استراليا تتخذ الآن ترتيبات علمية تعاونية للأرصدة المشتركة مع تيمور الشرقية. ومن المعروف أن بناء القدرات سيشكل جانبا هاما من هذا التعاون.

31 - وقدمت السيدة Jane Willing ورقة بعنوان "الترتيبات بين حكومتى استراليا ونيوزيلندا لصيانة وإدارة Orange Roughy في تاسمان الجنوبية"

32 - وتناولت المداولات التي دارت في الجلسة العامة عدة مسائل تتعلق بالاتفاقية التعاونية وخصائص مصايد أسماك Orange Roughy ولوحظ أن الاتفاقية، والتعديلات المحسنة التي أدخلت عليها، لا تمثل قدرا كافيا من المرونة يمنع استنزاف أرصدة هذا النوع من الأسماك. وتبين هذه التجربة أنه إذا كانت الأرصدة ضئيلة، كما هو الحال بالنسبة لأسماك Orange Roughy، فإن هناك حاجة ملحة للإسراع بإبرام اتفاقية تعاونية، أو تنفيذ تدابير مؤقتة للإدارة الطارئة على الأقل. فعجز الترتيبات عن وقف أى صيد بلا تنظيم من جانب أى طرف ثالث، يشكل ضغطا إضافيا على الأرصدة السمكية.

33 - وعرض السيد Rashid Sumaila ورقة بعنوان "إدارة أرصدة أسماك النازلي المشتركة في نظام بنغويلا الإيكولوجي البحري".

34 - وبعد ذلك جرت مناقشة بشأن بروتوكول مصايد الأسماك بين دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتأثيره على الدول الأعضاء في الجماعة، لاسيما الدول الساحلية. فالبروتوكول يحتوى على عدد من الأحكام التي تشير صراحة إلى الاتفاقيات التعاونية لإدارة الأرصدة العابرة للحدود. وتقع المسؤولية الأولى في تنفيذ هذا البروتوكول على الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية. وفيما يتعلق بالأرصدة السمكية العابرة للحدود، فالمطلوب من الدول الساحلية المعنية أن تتعاون من أجل تحقيق أهداف البروتوكول. وسوف تكون هذه الدول الساحلية مسؤولة أساسا عن تنفيذ أى ترتيبات تعاونية تكون قد اتفقت عليها. كما نوقشت مسألة إدارة مصايد الأسماك على أساس نهج واسع للنظم الإيكولوجية البحرية. وثار سؤال حول ما إذا كان هذا النهج سيسمح بتحسين إدارة المصايد. والأمر الذى لا شك فيه أن الإدارة ستصبح أكثر تعقيدا. وكمثال، ففي ظل الأوضاع الحالية، فإن مشروع بنغويلا الحالي للنظام الإيكولوجي البحري الواسع الممول من مرفق البيئة العالمية والذى يعالج المسائل المتعلقة بمصايد الأسماك والتلوث والتنوع البيولوجي وتأثير أنشطة التعدين، وإدارة المناطق الساحلية، وغير ذلك، فالأرجح أن يكون لكل الأنشطة تأثيرها على النظام الإيكولوجي الحالي في بنغويلا. والهدف النهائي للمشروع هو تشكيل هيئة تيار بنغويلا لإدارة النظم الإيكولوجية البحرية الواسعة، بما في ذلك مصايد الأسماك والقطاعات الأخرى. وبهذه الطريقة، ينتظر أن تصبح إدارة مصايد أسماك النازلي عنصرا من نظام أوسع.

35 - قدم السيد Julio D. Chaluleu ورقة بعنوان "مصايد الأسماك المشتركة: مناطق الصيد المشتركة بين الأرجنتين وأوروغواي".

36 - وتبين دراسة الحالة أنه إذا كان وجود إطار شامل للتعاون الدولي أمرا ضروريا، فإنه ليس كافيا لضمان حسن صيانة الأرصدة السمكية وإدارتها. ويمكن أن نتبين من الورقة أن القضية المحورية لطاقة الصيد الزائدة لم تعالج بصورة فعالة. وردا على الأسئلة المحددة التي وجهت إليه، أوضح السيد Chaluleu ما يلي: (1) أن سفن الأرجنتين وأوروغواي وحدها هي التي تصيد في منطقة الصيد المشتركة؛ (2) أن الأرصدة الساحلية لأسماك النعاب قد تكون مشتركة مع البرازيل أيضا (بدرجة ما)، ولكن كونها ليست كثيرة الارتحال يقود إلى الاعتقاد بأنه ليس هناك تعارض كبير بين نظم الإدارة ونظم الاستغلال؛ (3) أن الدولتين تقومان بتقديم المشورة العلمية إلى اللجنة. وأكد السيد Chaluleu على أن الرصد العلمي يعاني من نقص كبير، نظرا للظروف الاقتصادية الخاصة التي تمر بها المنطقة في الوقت الحاضر.

37 - قدم السيد Andrew Thomson ورقة بعنوان "إدارة السمك الأحمر (Sebastes Mentella) في شمال المحيط الأطلسي".

38 - ولاحظت المشاورة أن الأوضاع المتعلقة بإدارة السمك الأحمر في شمال المحيط الأطلسي أتاحت الفرصة لهيئة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ومنظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي لكي يزيدا من تعاونهما في مجال التنمية المستدامة طويلة الأجل للأرصدة السمكية في شمال المحيط الأطلسي. وأشير في هذا الصدد إلى أن التعاون الفعال بين المنظمين كان ضروريا، وأنه لا بد من إيجاد حلول لدعم صيانة وإدارة السمك الأحمر. ولو حظ أنه نظرا لأن جميع الأطراف المتعاقدة في هيئة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي هي نفس الأطراف في منظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي فإن التعاون بين المنظمين كان أيسر مما لو كان الأمر بخلاف ذلك.

39 - قدم السيد محسن الحسيني ورقة بعنوان "مصايد أسماك الأرصد المشتركة من أسماك Pomfret الفضية (*Pampus Argenteus*) في شمال الخليج".

40 - ولاحظت المشاورة أن أسماك Pomfret، وهي أسماك غالية القيمة في شمال الخليج، يتم صيدها بالشباك الخيشومية التي تستخدمها أساطيل ثلاثة بلدان مجاورة. ولا شك أن الأمر يحتاج إلى معلومات إضافية عن تركيبة الأسطول والمعلومات العلمية عن الأرصد حتى يمكن الترويج لإدارة تعاونية أكثر فاعلية. وأشير في هذا الصدد إلى أن منطقة الصيد الرئيسية لأسماك الـ Pomfret قد أغلقت في الثمانينات. وعندما أعيد فتح هذه المنطقة للصيد في 1991، حدثت زيادة ملموسة في جهد الصيد وفي ارتفاع Cpues أيضا، مما أدى إلى زيادة كبيرة في المصيد. وتشير هذه التجربة إلى أن أرصد Pomfret يمكن تجديدها إذا تم تقييد جهد الصيد. فالهدف من إدارة هذه الأرصد هو تنفيذ نظام ITQ وكان هناك اقتراح بأنه إذا كان نهج الإدارة يمكن أن يساعد في تخفيف مشكلة التخصيص بين البلدان التي تستغل المورد، فإن هذا النهج يحتاج إلى تنفيذ إدارة واعية لمصايد الأسماك.

41 - قدم السيد J. Zuzunaga ورقة بعنوان "بعض الأرصد السمكية المشتركة في جنوب شرق المحيط الهادي".

42 - ثار سؤال حول تنفيذ اتفاقية جزر غلاباغوس وكان السؤال حول كيفية ضمان الاتفاق بين تدابير الإدارة التي تتخذ في أعالي البحار وتلك التي تطبق على المناطق الاقتصادية الخالصة للأطراف المعنية. ولو حظ أن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ بعد. ومع ذلك، فلا بد من حماية الأنواع ذات الصلة. وإلى أن يحدث ذلك، يبدو أنه هناك فهما عاما بأن تدابير الإدارة ذات الصلة بالمناطق الاقتصادية الخالصة لكل طرف من الأطراف سوف تطبق على المناطق المتاخمة من أعالي البحار. وكانت هناك مطالبة بتوفير معلومات عن التعاون في مجال البحوث العلمية. وهناك تعاون بالفعل بين بيرو وشيلي. فقد أجريت بحوث بيولوجية على الأنشوجة والسردين. كما أن معهد علوم البحار في بيرو قد جمع خلال فترة عمله التي وصلت إلى 40 عاما بيانات دقيقة وشاملة. وأوضح مقدم الوثيقة أن تدابير الإدارة المنفذة تمثل ردا مناسباً على التحديات الطبيعية مثل ظاهرة النينو.

### تشكيل مجموعات العمل

43 - وافقت المشاورة على تشكيل ثلاث مجموعات عمل هي المجموعات ألف وباء وجيم لتدرس أهم المسائل المتعلقة بإدارة الأرصد السمكية المشتركة. وطلب إلى هذه المجموعات أن تركز مناقشاتها على الوجه التالي:

- جماعة العمل "ألف"، برئاسة Einar Lemche : حل قضايا التخصيص؛

- جماعة العمل "باء" برئاسة السيد Alain Laurec: تحقيق التنسيق بين خطط الإدارة وأهدافها، وبين برامج البحوث؛
- فريق العمل جيم برئاسة السيد Burger Oelofsen: ضمان تنفيذ وتطبيق اتفاقات الإدارة.

44 - وترد أسماء الخبراء في كل مجموعة من مجموعات العمل في المرفق دال.

## عرض تقارير مجموعات العمل ومناقشتها

### جماعة العمل "ألف": حل قضايا التخصيص

45 - قررت جماعة العمل "ألف" تقسيم تقريرها إلى جزأين: الجزء الأول يسرد الجوانب العامة لمسألة التخصيص، التي ترى المجموعة أنها غير مفهومة بالقدر الكافي. أما الجزء الثاني - وهو لب التقرير - فهو عبارة عن دراسة لمسألة التخصيص بالنسبة للأرصدة السمكية عابرة الحدود والمتداخلة المناطق<sup>1</sup>. ثم تناولت جماعة العمل كل فئة من الأرصدة على حدة، مع اعترافها بأن هناك العديد من العناصر المشتركة.

#### مسائل عامة:

46 - كانت أول مسألة عامة تبحثها جماعة العمل هي "تيسيرات المفاوضات" (أي الحوافز لتحقيق تعاون فعال: وقد أشارت جماعة العمل "باء" في تقريرها إلى تيسيرات المفاوضات هذه على أنها "مدفوعات جانبية"). واعترفت جماعة العمل بأن المفاوضات الخاصة بالتخصيص لا ينبغي أن تقتصر على الأنصبة من المصيد الإجمالي المسموح به فقط. ومن الممكن تيسير التعاون بتكملة أنصبة التخصيص من المصيد الإجمالي المسموح به بوسائل أخرى، مثل تيسيرات الحصول على الموارد وتبادل الحصص ("سواء التبادل العيني أو النقدي"). ثم أن هذه الوسائل ستعزز من مرونة الترتيبات التعاونية في المدى الطويل، حال الاتفاق عليها.

47 - وكانت المسألة الثانية التي بحثتها جماعة العمل هي ما يمكن تسميته بالشروط الأساسية للتعاون المستقر في المدى البعيد: فلا بد من الإقرار بأن كل طرف مشارك في الترتيبات التعاونية لابد وأن يتوقع الحصول على مزايا طويلة الأجل من هذه الترتيبات تعادل على الأقل الفوائد البعيدة المدى التي سيحصل عليها إذا رفض التعاون. ولكن هذه الحقيقة الواضحة، غالباً ما تقابل بالتجاهل في الواقع.

48 - أما القضية العامة الثالثة فتتعلق بضرورة أن تتسم الترتيبات التعاونية بالمرونة طوال الوقت. وهذا الأمر يتطلب - في المقام الأول - أن تكون المخصصات ثابتة ويمكن التنبؤ بها بصورة معقولة. والمخصصات التي تخضع لتغيرات مفاجئة وتبدو بلا سبب ظاهري تجعل الترتيبات التعاونية غير مستقرة بالقطع. وفي نفس الوقت، فإن المخصصات لا ينبغي أن تكون قاطعة وغير مرنة طوال الوقت. فالترتيبات التعاونية يجب أن تتمكن من

<sup>1</sup> في هذا التقرير استخدمت المصطلحات التالية: (1) الأرصدة العابرة للحدود هي تلك الأرصدة السمكية التي تحدث داخل نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر (اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982، المادة 63 الفقرة 1)؛ (2) الأرصدة المتداخلة المناطق هي تلك الأرصدة السمكية التي تحدث داخل نطاق منطقة اقتصادية خالصة وفي منطقة ورائها أو متاخمة لها (اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 المادة 63، الفقرة 2).



استيعاب الصدمات غير المتوقعة والاستجابة لها بصورة منظمة. وهذه الصدمات قد تأتي من عوامل طبيعية مثل البيئة، أو صدمات سياسية، أو تغيرات في المناخ الاقتصادي. وعلى الاتفاقيات التعاونية - كلما أمكن - أن تحتوى بداخلها على آليات لامتناس مثل هذه الصدمات. وحتى لو كانت هذه الآليات عبارة عن مواد تنص على حدوث تغيير بعينه سيؤدي إلى إدخال تعديلات محددة في الاتفاقية، فإن العنصر المهم في الآلية لابد أن يكون التفاهم المشترك حول كيفية قياس المعلومات المتفق عليها من قبل التي ستشكل التغيير موضع الحديث.

## الأرصدة العابرة للحدود

### المعايير الرئيسية للتخصيص

49 - فيما يتعلق بالأرصدة العابرة للحدود، فقد سألت جماعة العمل "ألف" نفسها عن المعايير الأساسية للتخصيص في الماضي. وكانت هذه المعايير، وما زالت: قرب الموارد من المنطقة، وكميات المصيد السابقة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلد. كما استخدمت عدة معايير أخرى تكميلية للتخصيص في الماضي أو في الاتفاقيات التعاونية الحالية. ومن بين هذه المعايير مدى اعتماد اقتصاد البلد أو المنطقة الساحلية على مصايد الأسماك، بما في ذلك فرص العمالة والأمن الغذائي. كما أن هناك معايير تكميلية أخرى كالمشاركة في البحوث وفي عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، وغيرها. ثم وضعت قائمة شاملة لمعايير التخصيص الممكنة في اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995، وكذلك بواسطة جماعة العمل التابعة للهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي (الملحق الثامن من التقرير السنوي للهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي عام 2001) ولكن أيا من هذه الوثائق، يوضح الوزن النوعي لكل معيار من هذه المعايير.

50 - وبناء على طلب هيئة مصايد أسماك شمال شرق المحيط الأطلسي - نشر المجلس الدولي لاستكشاف البحار في عام 1978 قائمة بقدر كبير من التفصيل للعوامل التي ينبغي أخذها في الحسبان عند تفسير المناطق الملحقة. وحدد المجلس الدولي لاستكشاف البحار ستة عوامل رئيسية:

- (1) مناطق البيض.
- (2) توزيع البيض واليرقات
- (3) ظهور الأسماك الصغيرة وأسماك ما قبل الصيد
- (4) ظهور وهجرة الجزء الصالح للصيد من الأرصدة
- (5) تاريخ منطقة الصيد، بما في ذلك توزيع المصيد، ومعدل الاستغلال، ولوائح الصيد
- (6) حالة استغلال الأرصدة.

51 - وقد لاحظ تقرير المجلس الدولي لاستكشاف البحار أنه إذا كانت العوامل من 1 إلى 3 هي معايير بيولوجية واضحة، فإن العامل الرابع له جانب بيولوجي وجانب إداري، وأن العاملين الخامس والسادس يقومان على إحصاءات المصيد ولوائح الإدارة. كما لاحظ التقرير أن الأمر بحاجة إلى قدر هائل من العمل لجمع كل البيانات البيولوجية الضرورية لتحديد المناطق المتاخمة بحسب العوامل السابق ذكرها. والأهم من ذلك أن التقرير اعترف

بأن اختيار العوامل وتحديد ثقلها عند حساب المناطق المتاخمة، سيكون في الواقع مسألة تخضع للتفاوض بين أطراف الاتفاقية.

52 - وقد ثبت بالتجربة أن هناك فوائد كبيرة من الحصول على النسبة المئوية للمخصصات من المصيد الإجمالي المسموح به، إذا تم تحديده على هذا الأساس وأصبح مستقرا طوال الوقت. فمثال رنجة بحر الشمال أوضح الأضرار الجسيمة لإقامة علاقة بين التخصيص وبين الصفات المحددة للأرصدة الخاضعة للتغير، مثل الكتلة الحيوية لبيض الأرصدة.

53 - وبناء على ذلك، وحتى يمكن أن يصبح أى نظام للتخصيص قابل للتنفيذ، قد يستلزم الأمر في أغلب الأحيان استكمال إطار التخصيص، بتيسيرات للمفاوضات، كما سبق ذكره في الفقرة 46. فتجربة الهيئة الدولية لمصايد أسماك بحر البلطيق تعطى نموذجا رائعا لاستخدام مثل هذه التيسيرات. وجدير بالملاحظة، أنه رغم وجود عدد كبير من البلدان في هذه الهيئة ورغم الصعوبات السياسية التي خلقتها الحرب الباردة ونهاية الاتحاد السوفييتي، فإن الترتيبات التعاونية لمصايد بحر البلطيق - بمساعدة من هذه التيسيرات - نجحت نجاحا ملحوظا.

54 - ولاحظت جماعة العمل أيضا أنه من الممكن الحصول على وجهات نظر مفيدة من تجربة الترتيبات التعاونية الخاصة بالرنجة النرويجية التي تبيض في الربيع، حيث يشكل كل من تحويل الحصص والسماح بحصول كل طرف على الأسماك من مناطق الأطراف الأخرى، جزءاً من اتفاقية كلية شاملة.

*معايير التخصيص الخاصة للبلدان النامية.*

55 - لم تناقش جماعة العمل "ألف" بالتفصيل معايير التخصيص الخاصة بالدول الساحلية النامية، لأنها لم تجد سوى بضعة أمثلة على الموارد العابرة للحدود التي تشترك فيها دول ساحلية نامية ومتقدمة. ولم تجد جماعة العمل حاجة إلى مثل هذه المعايير عندما تكون البلدان الساحلية المعنية بلدانا نامية فقط.

## الأرصدة المتداخلة المناطق

### إجراءات صنع القرار

56 - ثم انتقلت جماعة العمل "ألف" إلى مسألة التخصيص في حالة الأرصدة المتداخلة المناطق. وطرح على المجموعة نموذجان محتملان لإجراءات صنع القرار. أولهما نموذج من مرحلتين يشمل تقسيم المصيد الإجمالي المسموح به بين المصيد من داخل المنطقة أو المناطق الاقتصادية الخالصة، والمصيد من المناطق المتاخمة من أعالي البحار. فالجزء من المناطق المتاخمة من أعالي البحار يخصص بين أعضاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي تعمل في المناطق المتاخمة من أعالي البحار. والنموذج الثاني يدمج هاتين المرحلتين في مرحلة واحدة، ليقبل بذلك من التكاليف المحتملة للمفاوضات. وقد طبق النموذجان من قبل كل من منظمة مصايد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي وهيئة مصايد أسماك شمال شرق المحيط الأطلسي.

### المعايير الأساسية للتخصيص

57 - استنادا إلى الشواهد القائمة، خلصت جماعة العمل إلى أن المناطق المتاخمة وكميات المصيد في الماضي هي أكثر المعايير تطبيقا. ورأت أن المناطق المتاخمة لها

أهمية خاصة بالنسبة لأجزاء الموارد التي توجد في المنطقة أو المناطق الاقتصادية الخالصة، بينما كميات المصيد في الماضي لها أهميتها الخاصة بالنسبة لاقتسام الموارد الموجودة في المناطق المتاخمة من أعالي البحار. وعندما تستخدم كميات المصيد السابقة كمعيار للتخصيص فلا بد من ملاحظة أن البلدان النامية قد لا تستفيد - لعدة أسباب - من هذه الطريقة. وفي هذه الحالات لا بد من ملاحظة الوضع الخاص للبلدان النامية الذي أعطته لها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995. ويمكن تطبيق قائمة المعايير التكميلية المتعلقة بالأرصدة العابرة للحدود (انظر الفقرة 49) على حالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق.

58 - ولاحظت جماعة العمل بعد ذلك أن التخصيص بين أعضاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك قد يزداد تعقيدا بفعل مسألة "المصالح الحقيقية".

#### تخصيص حصص للأعضاء الجدد

59 - بالإضافة إلى مسألة المصالح الحقيقية، كان على جماعة العمل أن تعالج مسألة الأعضاء الجدد وهي أصعب مسألة أمامها. ولاحظت جماعة العمل أن هذه المسألة عولجت بوضوح في المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995.

60 - وكان من رأى جماعة العمل أيضا أن شروط جماعة العمل في الهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي لتطبيق معايير الحصول على المخصصات لها أهميتها الخاصة وهذه الشروط كما يلي. ("انظر الفقرات 22- 23 من الملحق الثامن في تقرير الهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي السنوي لعام 2001).

ينبغي أن يأخذ تطبيق معايير التخصيص في الاعتبار المساهمة التي تقدمها الأطراف المؤهلة للصيانة اللازمة من أجل المحافظة على الأرصدة السمكية وإدارتها وتحسينها وتجديدها طبقا لأهداف الاتفاقية.

ينبغي أن تطبق معايير التخصيص بما يتفق والصكوك الدولية وبطريقة تشجع الجهود المبذولة لمنع الصيد الجائر والإفراط في طاقة الصيد والقضاء عليهما، وضمان اتساق جهد الصيد مع هدف الهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي الذي يرمى إلى تحقيق أقصى غلة مستمرة والمحافظة عليها.

ينبغي تطبيق معايير التخصيص بحيث لا تضيء صفة قانونية على المصيد غير القانوني نون تنظيم ودون إبلاغ، وأن تشجع تلافى هذا النوع من الصيد وردعه والقضاء عليه، وعلى الأخص الصيد بواسطة سفن أعلام المواءمة.

61 - ثم انتقلت جماعة العمل إلى النظر في تجربة منظمة مصايد الأسماك في مصايد شمال غرب المحيط الهادى: ففي الاجتماع السنوى الحادى والعشرين لهذه المنظمة أصدرت قرارا للاهتمام به في توقعات الأعضاء الجدد في المستقبل فيما يتعلق بفرص الصيد داخل المنطقة التي تحكمها منظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الهادى. وقد جاء في هذا القرار ما يلي:

(1) منظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الهادى منظمة مفتوحة العضوية. ويمكن لغير الأعضاء الانضمام إلى المنظمة بإيداع وثائق الانضمام

طبقا للمادة 22 من الاتفاقية. وطبقا للمادة 4 من الاتفاقية، فإن جميع الأطراف المتعاقدة أعضاء في المجلس العام.

(2) إذا حصل أى عضو جديد في منظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الهادى على عضوية هيئة مصايد الأسماك، فإن على هذا العضو الجديد، طبقا للمادة 13(1) من الاتفاقية، أن يدرك أن الأرصدة التي تديرها هذه المنظمة في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب مخصصة بالكامل، وأن فرص الصيد بالنسبة للأعضاء الجدد ستكون محدودة على الأرجح، بالنسبة - مثلا - لمصايد الأسماك الجديدة (الأرصدة غير المخصصة في الوقت الحاضر طبقا للمصيد الإجمالى المسموح به/الحصص، أو مراقبة جهد الصيد) والفئات "الأخرى" المنصوص عليها في جدول الحصص المخصصة في هذه المنظمة.

62 - وبالإضافة إلى ذلك، فقد أحيطت جماعة العمل بورقة المناقشات المفيدة للغاية المعنونة "مؤشرات للاسترشاد بها في توقعات الأطراف المعنية غير المتعاقدة في هيئة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي". فقد أشارت هذه الورقة في البداية إلى أنه ينبغي لهيئة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أن تتوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن السياسات في مقابل طالبي العضوية المحتملين. ثم اقترحت الورقة سياستين بديلتين، أولهما سياسة "عامة" والثانية سياسة "فردية" لانضمام الأعضاء الجدد، وهما:

سياسة "عامة" يمكن أن تشمل:

(1) أن يشارك الأعضاء الجدد على نفس الأسس التي شاركت بها الأطراف المتعاقدة، في عمليات تخصيص الأرصدة في المستقبل التي كانت دون تنظيم عند تقديم الطلب.

(2) أن الأعضاء الجدد الذين كانوا من قبل "أطراف متعاونة غير متعاقدة" سيأخذون معهم "جزءا من الحصة التعاونية ذات الصلة".

(3) أن بإمكان الأعضاء الجدد أن يصيدوا الأرصدة السمكية الخاضعة للتنظيم عند تقديم الطلب. ولكن لا يمكن القيام بمثل هذا الصيد إلا على حصص الآخرين المقررة لهذا الغرض.

أما السياسات "الفردية" فيمكن أن تتكون من الأطراف المتعاقدين في هيئة مصايد أسماك شمال شرق المحيط الأطلسي عندما يتفقون فيما بينهم مع كل مقدم طلب على إمكانيات الصيد التي سيحصل عليها مقدم الطلب عندما يصبح عضوا جديدا في المنظمة. أما ما إذا كان مثل هذا الاتفاق سيكون محدودا بفترة زمنية معينة، فهو أمر يتوقف على المفاوضات في هذا الشأن.

ويمكن وضع جدول زمني لهذه الإجراءات كما يلي:

(1) يبعث العضو الجديد المحتمل برسالة إلى أمانة هيئة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي يذكر فيها رغبته في الحصول على العضوية بشرط الحصول على "فرص مرضية للصيد". وينبغي أن ينص في هذا الخطاب على الرغبات المحددة في هذا الشأن، وكذلك تفصيل "المصالح الحقيقية".

(2) قيام الأطراف المتعاقدة في الهيئة بالتفاوض بصورة مشتركة مع الجهة المقدمة للطلب.

(3) إذا تم التوصل إلى اتفاق في الآراء بين الجهة المقدمة للطلب وبين (أغلبية) الأطراف المتعاقدة في الهيئة، يتم التوقيع على اتفاقية على المستوى الإداري. وتحتوى مثل هذه الاتفاقية على شرطين: أن تقدم الحكومة صاحبة الطلب - طبقاً للمادة 20 الفقرة 4 - طلباً إلى جهة الإيداع تؤكد فيه شروط الاتفاقية، وأن تقبل حكومات الأطراف المتعاقدة في الهيئة هذا الطلب طبقاً للمادة 20 الفقرة 4.

63 - وكان من رأى جماعة العمل أن تيسيرات التفاوض يمكن أن تلعب دوراً هاماً في معالجة مسألة الأعضاء الجدد. وإذا أمكن - مثلاً - للأعضاء الجدد المحتملين شراء حصص من الأعضاء الحاليين في المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، فإن ذلك يمكن أن يساهم في تيسير مشكلة تخصيص حصة للأعضاء الجدد.

#### المعايير الخاصة للتخصيص للدول النامية

64 - لاحظت جماعة العمل أن هناك أحكاماً واضحة بالنسبة للبلدان النامية في المادتين 24 و 25 وغيرهما من اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995. كما لاحظت أنه حسب معلوماتها فإن هذه الأحكام لا تنفذ في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن جماعة العمل تتوقع أن تكتسب هذه المسألة أهمية بالغة في المستقبل. وإن كانت نتائج التخصيص بحاجة إلى إيضاح.

#### اعتبارات إضافية

65 - هناك خلافات كبيرة حول الإطار الزمني الذي ينبغي استخدامه عند قياس كميات المصيد السابقة. واقترحت عدة صيغ في هذا المجال. ولكن جماعة العمل لم تستطع العثور على صيغة أفضل من غيرها بصورة واضحة.

66 - والمسألة الثانية المتعلقة بكميات المصيد السابقة تتعلق بكميات المصيد السابقة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة. والمسألة هنا ما إذا كانت كميات المصيد التي يصيدها أسطول واحد أو عدة أساطيل للدولة الساحلية وحدها هي التي ينبغي حسابها عند تحديد حصة الدول الساحلية من الموارد، أو ما إذا كانت كميات المصيد التي تحصل عليها السفن الأجنبية من داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة ينبغي أن تدخل أيضاً في الاعتبار. وهناك توافق في الآراء بأن جميع كميات المصيد من داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند وضع سجل لكميات المصيد السابقة في الدولة الساحلية.

67 - والمسألة الثالثة التي أثبتت نشأت عن الاعتراف بضرورة أن تيسر إدارة مصايد الأسماك على أساس نظام إيكولوجي لا على أساس الأرصدية المنفردة. وجماعة العمل على ثقة من أن ذلك له أهميته البالغة في إدارة الأرصدية المشتركة. فالمعتقد أنه إذا أخذ بنهج النظام الإيكولوجي فيما يتعلق بالأرصدية المشتركة، فسيكون لذلك ثلاث نتائج على الأقل:

- 1 - الحاجة إلى مزيد من البيانات والبحوث.
- 2 - أن تصبح المفاوضات بشأن التخصيص أكثر تعقيداً.
- 3 - أن توجه المنظمة الإقليمية لإدارة المصايد والترتيبات التعاونية المماثلة نحو التعامل مع مسائل النظام الإيكولوجي.

68 - والمسألة الرابعة تتعلق بالطاقة الزائدة. وجماعة العمل واثقة من أن وجود طاقات زائدة يؤدي إلى تفاقم مسائل التخصيص بقدر كبير، بالإضافة إلى زيادة تعقيد مشكلات إدارة الموارد.

### جماعة العمل "باء": تحقيق التنسيق بين خطط الإدارة وأهدافها وبين برامج البحوث

69 - لا شك أن تنسيق خطط الإدارة وأهدافها مع برامج البحوث سيكون له عدة فوائد بالنسبة للأرصدة السمكية المشتركة، ولكن تحقيق هذه الفوائد سيحتاج إلى استثمارات كبيرة في شكل موارد مالية. فيدون هذه الاستثمارات، لن تتحقق الفوائد الحقيقية للمجتمع من المصايد التي تدار بطريقة جيدة. وعند وضع أى خطط للإدارة وتنسيق البحوث، لابد من النظر لمستوى الاستثمارات في إطار التكاليف والعائد، مع بذل أقصى جهد لضمان توافر موارد كافية للقيام بمختلف المهام بصورة فعالة.

70 - ومنذ البداية، لوحظ أنه حتى يتحقق التنسيق بين خطط الإدارة وأهدافها وبين برامج البحوث، فلا بد من توافر ما يلي:

- سلطة للإدارة التعاونية
- خطة مشتركة للإدارة
- أهداف مشتركة
- أدوات يتفق عليها للقائمين بالإدارة، بما في ذلك مؤشرات ونقاط مرجعية لرصد الأداء
- جهاز علمي مشترك يقدم المشورة العلمية

71 - وخطط إدارة مصايد الأسماك المصممة تصميماً جيداً تحتوي في حدها الأدنى على (1) وصف لمنطقة الصيد (2) أهداف الإدارة (3) التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف (4) مؤشرات ونقاط مرجعية تستخدم لقياس الأداء الفعلي في مقابل الأهداف (5) قواعد لاتخاذ القرار بشأن تغيير الإدارة عندما يتعذر تحقيق الأهداف (6) المعلومات اللازمة والبحوث المطلوبة لدعم الإدارة.

72 - غير أن وضع مثل هذه الخطة في حالة الأرصدة المشتركة، حتى في حال توافر البنية الأساسية المذكورة أعلاه، سيظل يواجه عدد من التحديات. فعلى أعلى مستوى، سيحتاج الأمر إلى تقاسم المسؤوليات بين الدول مع قدر من التنازل عن سيادتها. وقد أوردت جماعة العمل قائمة بهذه التحديات، ثم ناقشتها واحداً بعد الآخر.

### خطط الإدارة والأهداف

توضيح الخلافات في ضرورة التنسيق والحاجة إليه

73 - رغم أنه يبدو في جميع الحالات تقريباً، أن هناك فائدة عامة طويلة الأجل من وراء تحقيق التنسيق في إدارة الأرصدة المشتركة، فإن الحاجة إلى هذا التنسيق وإحاحه تتفاوت بشكل كبير بين مصايد الأسماك المختلفة. ويتفاوت ذلك بين الأهداف التي لها تأثيرها الكبير من ناحية (مثل صيد الأسماك الكبيرة الأنواع ذات القيمة المرتفعة، حيث يكون هناك

خطر شديد من إحداث أضرار لا يمكن إصلاحها) وبين حالات قد يزيد فيها التنسيق من العائد العام من مصايد الأسماك.

74 - كان هناك إحساس بضرورة تقدير هذه الاختلافات في نهج لتقدير المخاطر، وأن مستوى التنسيق ينبغي أن يكون مناسباً للاحتياجات. ومع ذلك، فحتى في الحالات التي كان فيها شعور بأن الفوائد ستقل، ظل من المهم التحرك باتجاه التنسيق لتحقيق الفوائد في الأجل البعيد.

#### الاعتراف بالاختلافات في أهداف وتوقعات الأطراف المختلفة

75 - رؤى أن الحاجة إلى أهداف واضحة متفق عليها في خطط الإدارة مسألة لها أهميتها البالغة، حيث أنه من المعتقد أن هذه هي أحد الأسباب الرئيسية لفشل إدارة مصايد الأسماك في الماضي. ومع ذلك، ففي حالة الأرصد المشتركة، جرى الاعتراف باحتمال حدوث التناقصات في المستوى الذي يمكن أن يتحقق فيه ذلك، وسيكون أمراً صعباً بشكل خاص عندما تتفاوت الظروف الاجتماعية/الاقتصادية والسياسات بين الأطراف التي تشترك في أي أرصدة بعينها.

76 - كقاعدة لوضع الأهداف، لا بد من الاعتراف بأن هناك سلسلة من الأهداف لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمصايد الأسماك. وتتراوح هذه السلسلة بين أهداف (أو أغراض) السياسات رفيعة المستوى وبين أهداف التشغيل على المستوى الأدنى التي يمكن معالجتها بصورة مباشرة من خلال أنشطة الإدارة. كما أن هناك بعداً طويلاً الأجل وآخر قصير الأجل في أغلب الأحيان، والأول يسهل الاتفاق عليه عادة. ومن المهم، من الزاوية المثلى، أن يتفق جميع أصحاب الشأن على جميع أهداف التشغيل عند المستوى الأدنى. وفي الحالات التي يتعذر فيها ذلك، يصبح الاتفاق على الأهداف العامة والأهداف طويلة الأجل (مثل استدامة الأرصد) له أهميته البالغة. وعندئذ ينبغي على الأطراف المختلفة أن تحدد أهدافها عند المستوى الأدنى، بشرط أن تتفق مع السياسات العامة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون هذه العملية شفافة كجزء من خطة الإدارة المشتركة. وفي كثير من الأحيان، قد يحتاج الأمر إلى حل وسط للاتفاق - مثلاً - على أهداف في الأجل المتوسط بأغراض وحدود يتفق عليها. وعند التوصل إلى مثل هذه الحلول التوفيقية، فإن استخدام المدفوعات الجانبية قد يسهل الاستجابة إلى متطلبات أهداف وتوقعات كل طرف دون اللجوء إلى حل وسط للأهداف رفيعة المستوى مثل استدامة الأرصد.

#### إبراج الخلافات في الجداول الزمنية للعمليات المختلفة في خطط الإدارة وأهدافها

77 - من المهم أن نلاحظ أن هناك جداول زمنية مختلفة لعمليات الإدارة المختلفة. وكمثال، فإن الدورات السياسية تكون عادة في حدود 3-4 سنوات، بينما تظهر استجابات الإدارة عادة بعد فترة زمنية أطول من ذلك. وسوف يسفر ذلك في أغلب الأحيان عن تعارض بين المصالح الطويلة الأجل وتلك القصيرة الأجل. وينبغي الفصل - بأقصى درجة ممكنة - بين هذه العمليات المختلفة، مع ملاحظة أن ذلك سيكون أمراً صعباً في حالة الأرصد المشتركة. ولكن ذلك يحدث الآن على المستوى القطري في بعض البلدان (مثل استراليا) حيث توضع السياسات في إطار حدود معينة وحيث إدارة مصايد الأسماك تعمل داخل هذه الحدود دون أي تدخل سياسي.

78 - وفي حالات عديدة لا بد من التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل والأهداف والفوائد الطويلة الأجل. فأى خطط للإدارة ينبغي أن تأخذ في اعتبارها احتياجات

الصيادين، لاسيما في الحالات التي تعتمد فيها أسرهم على ما سيصيرونه في الغد. ولا بد من تحديد الخطوات الإضافية اللازمة لتحقيق الأهداف بعيدة المدى، مع تحديد التكاليف (التي يمكن أن يتحملها المجتمع) اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وفي حالة أخرى، قد يعلم الصيادون أنهم لن يشاركوا في مصايد ما إلا لمدى متوسط، وأن الفوائد التي ستعود عليهم في المدى البعيد قد تكون ضئيلة. ولا بد من الاعتراف بهذه الاختلافات والعمل على حلها في خطط التنمية وأهدافها.

79 - وهناك جداول زمنية مختلفة لعمليات الإدارة الأخرى، مثل جمع وتحليل البيانات والمعلومات، وبناء قدرات مناسبة داخل الأطراف المشاركة، وتغيير الرأي العام تجاه مصايد الأسماك وإدارتها. ومرة أخرى لا بد من الاعتراف بهذه الخلافات والعمل على حلها في أي خطة مشتركة للإدارة.

### بناء مرونة كافية لمواجهة التغيرات

80 - لا بد أن تعترف خطط إدارة الأرصدة السمكية المشتركة بالطبيعة الدينامية للنظم التي تديرها، وأن تأخذ هذه النظم في اعتبارها عند وضع تفصيلات تدابير الإدارة (مثل التغيرات في التوزيع، ووفرة، و/أو أنماط هجرة الأنواع المقصودة). وقد تبين من التجارب السابقة أن الخطط التي لا تتطو على مثل هذه المرونة تخفق في أغلب الأحيان في تحقيق النتائج المنشودة. ويمكن إيجاد التوازن بين اتساق الخطة والسماح بالمرونة على هدى التجارب والخبرات السابقة لمصايد الأسماك الأخرى، خاصة تلك التي تدير أنواعا مماثلة. وينبغي أن تحتوى الخطط على جدول زمني للاستعراض، حتى يمكن تقييمها وتحديثها بحسب الحاجة.

81 - وينبغي أن تعتمد الخطط على البحوث الجارية وعلى رصد الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة، حتى يمكن إدخال تعديلات على أنشطة الصيد وعلى تدابير الإدارة. ومن بين العناصر الهامة في هذا الصدد الجهود العلمية التعاونية الجارية من أجل تحسين فهم العلاقة بين الظروف البيولوجية والطبيعية المتغيرة وبين ديناميات الأرصدة والتوزيع الجغرافي للأنواع المقصودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة ينبغي متابعتها بصورة مستمرة وأن تبلغ صراحة فيما بين الأطراف المتعاونة.

82 - تحقيقا للمرونة، قد يستلزم الأمر توسيع مجال المفاوضات باستخدام أدوات تعكس الظروف المتغيرة، مثل المدفوعات الجانبية، والارتباط مع الامتيازات الأخرى في مجالات غير مصايد الأسماك، والنص على تبادل الحصص وترتيبات الحصول على الموارد. ولاشك أن متابعة هذه الخيارات يحتاج تعديلات زمنية في خطط الإدارة والانتباه إلى تأثيراتها على جمع البيانات.

### تعريف العلاقات بين العلم والإدارة والسياسة

83 - لا بد من تحسين العلاقات بين العلم والإدارة والسياسة في أغلب مصايد الأسماك، ولكن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة في إدارة الأرصدة المشتركة. فلا بد من الوصف الواضح لأدوار ومسؤوليات المجموعات المختلفة، والموافقة على هذه الأدوار والمسؤوليات. ومن المهم بصورة خاصة التفارقة بين المجموعات التي ستوفر المشورة،



مثل العلماء والاقتصاديون وتلك التي تتخذ القرارات المتعلقة بالإدارة. وينبغي أن يعمل كل هؤلاء معا لتحقيق الأهداف المتفق عليها، بشرط أن يكون هناك تحديد واضح لمسؤوليات ومساءلات كل منهم. وبشكل عام، فإن الجهات التي تقدم المشورة لا بد أن توفر خيارات لصناع القرار مع نتائج كل خيار يمكن تفضيله عن غيره (بما في ذلك تقدير عدم اليقين والمخاطر في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية). وعلى صناع القرار أن يقوموا بالاختيار وأن يعطوا أسبابا لقرارهم تكون شفافة لجميع أصحاب الشأن.

*تحسين توصيل المعلومات الحالية إلى أصحاب الشأن والأطراف، والعمليات المختلفة التي تشملها الإدارة*

84 - يمكن تحديد مسألتين تتعلقان بالاتصالات: (1) توصيل المعلومات بين مختلف المجموعات المشتركة في عملية الإدارة، وعلى الأخص تلك العاملة في حالات الأرصد المشتركة (مثل مختلف العلماء والاقتصاديين، وصناع القرار، والصيادين)؛ (2) الاتصالات مع الجمهور بشأن المسائل التي تعالجها الإدارة وفوائدها المحتملة.

85 - فبالنسبة للمسألة الأولى، من المهم الاعتراف بتباين المستفيدين المقصودين وضرورة التمكن من الاتصال الفعال معهم باللغة التي يفهمونها بسهولة (اللغة بمعنى اللهجات المستخدمة، والمصطلحات الفنية، والمفاهيم وغيرها). فسوء الاتصالات يسفر في أغلب الأحيان عن بيروقراطية اتخاذ القرار وعن فشل الإدارة. أما الاتصالات الجيدة فتسهل أيضا بناء الثقة بين مختلف الأطراف. فالاتصالات بين هذه المجموعات والأطراف هو حوار متعدد القنوات، كما أن الإصغاء له نفس أهمية توجيه الرسائل. ولا بد من تشجيع تشكيل هياكل لتيسير الحوار بين مختلف المجموعات بعيدا عن المجال السياسي (مثل آليات لتشجيع الحوار متعدد التخصصات أو الحوار بين الصيادين والأطراف المختلفة).

86 - ورؤى أن إعلام الجمهور يفترض عنصرا حيويا للتنسيق، وخاصة من حيث تأثيره على العملية السياسية للمساعدة في مجال التنمية وتنفيذ إدارة مصايد الأسماك. ولا بد من تشجيع الصيادين وغيرهم من أصحاب الشأن على إعطاء المزيد من المعلومات إلى وسائل الإعلام، (مثل الإذاعة المرئية والمسموعة) عن أنشطتهم، وفوائد الإدارة، وتأثير سوء الإدارة على اقتصاد البلد، وعلى المستهلكين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعاونيات الصيادين أو المنظمات المماثلة التي توجه رسائل واضحة إلى الجمهور.

### *البحوث*

87 - لاحظ الكثير من المنابر أن الإدارة ينبغي أن تقوم على أفضل النصائح العلمية المتوافرة، ولكن الأمر الأقل وضوحا هو كيف يمكن تحقيق ذلك، وخاصة في حالة الأرصد المشتركة. فالبحوث ينبغي أن تحقق التوازن بين (1) المستوى الرفيع؛ (2) الارتباط بالموضوع؛ (3) الاستقلالية؛ (4) السرعة؛ (5) الشمولية؛ (6) الجدوى الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أن تتناول البحوث احتياجات الإدارة، وألا تتساق وراء احتياجات الباحثين فقط. ومن ناحية أخرى، فإن نظم الإدارة ينبغي أن تأخذ في اعتبارها حالة المعرفة وما الذي يمكن الحصول عليه في المستقبل القريب.

### *تحديد أولويات البحوث*

88 - تغطي البيانات والمعلومات اللازمة لإدارة المصايد نطاقا عريضا من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية (بما في ذلك الأصناف المقصودة)، ونظرا لما ينطوي عليه ذلك من ضخامة متطلبات البيانات فإن تحديد الأولويات يمثل جزءا هاما من

تنسيق البحوث. فإذا تم ذلك على الوجه الصحيح، فسوف يوفر المعلومات الهامة بأقل تكلفة ممكنة. وينبغي أن تشمل عملية تحديد الأولويات أصحاب الشأن المعنيين، لاسيما المستفيدون من البحوث (وليس مجرد القائمين بهذه البحوث). وينبغي أن تشمل هذه العملية معرفة الجوانب المناسبة من المعلومات لمسائل الإدارة موضع النظر، وأن تقيم توازنا بين احتياجات المستخدمين الفورية واحتياجاتهم المحتملة في المستقبل. وكمثال، فعند تحليل بيانات النظام الأيكولوجي، فإن الأولويات العليا قد تشمل إدراج المؤشرات البيئية التي لها تأثيرها على المصايد، وأيضا المؤشرات التي توضح تأثير هذه المصايد نفسها (مثل الإضرار بالموائل أو بشبكة الأغذية). وبعد تحديد المسائل والاحتياجات العامة للإدارة، فإن إحدى طرق تحديد أولويات البحوث هي ترتيب هذه المسائل والاحتياجات بحسب مقياس لمدى "جاذبيتها" (أي هل تلبى الاحتياجات) ومقياس مدى "جدواها" (أي هل ستلبى الاحتياجات بطريقة تحقق فعالية التكاليف)، ثم الاقتصار على تنفيذ المشروعات التي تأخذ درجات ممتازة بكلا هذين المقياسين.

### تنسيق جمع البيانات والإدارة

89 - ينبغي أن تتم مخططات جمع البيانات في حالة الأرصد المشتركة على أساس إطار موحد، مثل إطار الاتحاد الأوروبي لجمع البيانات الأساسية المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك<sup>2</sup> وهو ما يسمح بتنسيق عملية جمع البيانات الخاصة بأساطيل الصيد، والرصد والمراقبة، ومواقع الإنزال وغير ذلك، إلى جانب البرامج المشتركة مثل عمليات المسح عندما يستدعي الأمر (مثل المسح الدولي لشباك القاع الذي أجراه المجلس الدولي لاستكشاف البحار مع IBTS بواسطة البلدان المشاركة في الأرصد)<sup>3</sup>.

90 - ومع ذلك، وعند وضع مخططات لجمع البيانات، فمن المهم عدم التغاضي عن ثروة المعلومات الموجودة في البيانات الحالية التي يمكن إعادة تحليلها لأغراض مختلفة. أما بالنسبة للاعتبارات العامة الخاصة بإدارة مصايد الأسماك، فإن الكثير من هذه البيانات قد توجد لدى وكالات أو مؤسسات أخرى. وينطبق ذلك بشكل خاص على البيانات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمصايد الأسماك. كما أن المعلومات التي يحصل عليها الصيادون بفضل سنواتهم من الخبرة التي اكتسبوها من ملاحظة النظم المائية، كثيرا ما تقابل بالتجاهل، في الوقت الذي ينبغي أن تكون فيه جزءا من ترتيبات التنسيق.

91 - وإذا رُوي أنه من الضروري جمع بيانات جديدة، لا بد من وضع مخطط لضمان حسن إدارة هذه البيانات واقتسامها بين جميع المشاركين.. وأحد النهج التي يمكن اتباعها هو وضع قاعدة بيانات مشتركة. ومن أحسن الأمثلة ما حدث أخيرا من وضع بيانات بيولوجية وبيانات عن مصايد الأسماك في غرب أفريقيا بإرشاد من منظمة الأغذية والزراعة كانت تحتوي على إحصاءات عن المصيد، وجهد الصيد، وعدد السفن وأنواعها، والمؤشرات البيولوجية عن الأصناف الرئيسية، وكلها بيانات متوافرة لجميع المشاركين في التحليلات المشتركة عن مصايد الأسماك. وعندما يخلق هذا النهج بعض المشكلات، مثل إثارة مسائل السرية، فمن الممكن استخدام مخططات أخرى لنقل البيانات بصورة مباشرة بين الأطراف المشاركة، بشرط أن تكون موثقة توثيقا جيدا، وأن تقتصر قاعدة البيانات المشتركة على المعلومات المتاحة لعامة الجمهور.

<sup>2</sup> <http://europa.eu.int/eur-lex>. See Commission Regulation (EC) No. 1639/2001 and Council Regulation (EC) No.1543/2000.

<sup>3</sup> www.ices.dk

92 - وكما هو الحال بالنسبة لجميع برامج جمع البيانات، لابد من التحقق من هذه البيانات لضمان عدم إعطاء أى نصائح مضللة إلى صناع القرار. ونظرا لأن البيانات المتوافرة من عدد من المصادر المختلفة، فإن التحليلات عن الأرصد المشتركة قد تقضى إلى التأكد من البيانات بصورة أفضل، مع بذل أقصى جهد لمقارنة مصادر البيانات المختلفة للتأكد من تطابقها.

#### توحيد التحليلات والتقديرات

93 - ومن المستحسن أن تكون هناك تقديرات مشتركة للأرصدة والأساطيل وكذلك للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية العريضة، طالما أن العملية تنطوي على فرصة لأنماط جديدة من التحليلات والابتكارات التي ينبغي التفكير فيها. وهذا النمط من التوحيد يتطلب قدرا أفضل من التنسيق بين التخصصات، وقدرا أفضل من التنسيق داخل التخصصات، كما سيتطلب خبراء تقنيين في هذه التخصصات ليستطيعوا إجراء التحليلات دون ضغط لا داعي له من العمليات السياسية. وفي الوقت الحاضر، فالملاحظ أن توحيد التحليلات البيولوجية قد يكون أسهل من التحليلات المتعلقة بالأساطيل مثلا، ولكن ذلك لا ينبغي أن يعرقل الرغبة في تحقيق التنسيق الضروري.

94 - وقد ثبت أن استخدام خبراء من الخارج أمر مفيد في عدد من المناسبات، حيث أنه يحقق درجة من الحيادية بالإضافة إلى اكتساب خبرات وأفكار جديدة. وينبغي إجراء استعراضات جماعية لتشجيع مراقبة الجودة وموثوقية التقديرات.

95 - ووضع نماذج بصورة جماعية يسهل الفهم المتبادل لاحتياجات الإدارة، وكذلك إعطاء معلومات لعملية تحديد الأولويات. ومع اتباع نهج النظام الايكولوجي في إدارة مصايد الأسماك ستكون هناك حاجة إلى نهج أكثر تكاملا في التحليلات والتقديرات، يضم الأنماط المختلفة من البيانات والتخصصات وأوات دعم القرار.

#### ضمان توافر معدات وقدرات بشرية كافية

96 - لا شك أن تقديم أفضل المشورة العلمية يعتمد بصورة مباشرة على امتلاك القدرة على إجراء البحوث ونشر نتائجها. ففي ميدان مصايد الأسماك الذى يزداد تعقيدا بمرور الوقت، هناك حاجة ملحة إلى جذب الأفراد المتميزين المدربين على تخصص أو أكثر من التخصصات العديدة في إدارة مصايد الأسماك، والإبقاء على مثل هؤلاء الأفراد. كما تزايدت الحاجة الملحة إلى تدريب الأفراد الموجودين لمواكبة الطلبات الجديدة والتقانة الجديدة.

97 - وتتيح البحوث التي تجرى على بيانات الأرصد المشتركة فرصة لنقل التقانة والخبرة التي لا يمكن نقلها دون ذلك. وينبغي أن تلاحظ هذه البحوث أنه ليس من المحتم أن يكون لدى جميع الأطراف مستوى واحد مرتفع من القدرات، وإنما ينبغي توفير الحد الأدنى من المستويات المقبولة لدى جميع الأطراف. وبعدها تظهر فرص لزيادة قدرات طرف أو أكثر تلافيا لأى ازدواجية أو تكاليف لا داعي لها. وينطبق نفس الشيء على المعدات والمختبرات، حيث توجد فرصة للمشاركة فيها (كسفينة بحوث مثلا) وتلافي الازدواجية التي لا داعي لها في المختبرات المتخصصة كذلك التي تقوم بدراسات عن الموارد الوراثية أو عن تحديد أعمار الأسماك.

98 - ويمكن بناء القدرات بتبادل الخبراء الفنيين، وعمليات التدريب واقتسام الخبرات، سواء من خلال ترتيبات معينة أو بين الترتيبات المماثلة الأخرى في مختلف أنحاء العالم.

## معالجة حالات نقص البيانات

99 - جميع مصايد الأسماك تقتقر في الأرجح إلى البيانات اللازمة لمساندة صناعة القرار بالصورة اللائقة. وتنطبق هذه الحالة بشكل خاص على بعض المصايد الصغيرة ومصايد البلدان النامية. ومع ذلك، فهناك دائماً بيانات كافية للبدء بنوع من الإدارة ولعمل قاعدة معلومات مع تطور الإدارة. ومن الممكن جمع بعض البيانات والمعلومات بصورة سريعة نسبياً باستخدام البيانات والمعلومات التي تم جمعها لمصايد وحالات مشابهة. كما يمكن استخدام المعارف الموجودة لدى الصيادين ومجتمعاتهم المحلية، والعديد من أساليب التقدير السريع أصبحت متوافرة الآن. كما يمكن استخدام المؤشرات الرئيسية على وجه السرعة على أساس خبرة الآخرين في أنحاء العالم المختلفة. وفي بعض الحالات تكون البيانات موجودة، ولكنها لا تتوافر لأسباب سياسية أو لأسباب أخرى. ولذا ينبغي التفكير في إعطاء حوافز، ونشر الفوائد العامة لاتخاذ القرارات عن علم.

### جماعة العمل "جيم": ضمان تنفيذ اتفاقيات الإدارة

100 - لاحظت المجموعة أن شروط تنفيذ اتفاقيات مصايد الأسماك وترتيبات الإدارة بالنسبة للأرصدة العابرة للحدود والأرصدة المتداخلة المناطق ستتفاوت بشدة بالنسبة لمدى تعقيدها وبالنسبة لمصايد الأسماك المختلفة (مثل عدد الأطراف المشتركة، وطبيعة مكان الصيد، وحركة الأرصدة)<sup>4</sup>.

101 - ويجب النظر في تصورات مختلفة بدرجات متفاوتة من التعقيد. فأبسط حالة هي حالة بلدين يشتركان في رصيد سمكي واحد، وكل منهما يصيد في منطقته الاقتصادية الخالصة. ولكن هناك عدد من العوامل التي قد تزيد هذه الحالة تعقيداً: مثل الاختلاف على تخطيط الحدود بين البلدين، أو دخول بلد ثالث إلى مكان الصيد، أو الدخول المتبادل إلى المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة ببلد آخر، أو أن يكون الرصيد السمكي موضع الحديث من الأرصدة السمكية كثيرة الترحال مع وجود جزء منه خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة في أعالي البحار المتاخمة.

102 - يبين الجدول 1 مصفوفة تعرض مجموعة من الحالات والتصورات المحتملة لإدارة الأرصدة السمكية العابرة للحدود وكثيرة الترحال.

الجدول 1 - مجموعة الحالات المحتملة وبعض التصورات لإدارة الأرصدة السمكية العابرة للحدود والمتداخلة المناطق<sup>5</sup>

<sup>4</sup> وافقت المجموعة على أن تكون مصايد الأسماك الصناعية هي محور مناقشاتها. ومع ذلك، فقد اعترفت المجموعة بأن المصايد الصغيرة أيضاً تواجه صعوبات في تنفيذ ترتيبات إدارتها. ولاحظت المجموعة أنه من الممكن تطبيق المبادئ التي تستند عليها إجراءات التنفيذ في المصايد الصناعية كما هي على المصايد الصغيرة.  
<sup>5</sup> أبسط حالة لإدارة الأرصدة السمكية العابرة للحدود هي عندما يكون هناك دولتان تقتسمان مخزوناً سمكياً واحداً (ألف). ويمكن إضافة عدة متغيرات لخلق عدد أكبر من الحالات والتصورات المحتملة تتبعنا عدداً قليلاً منها هنا، مثل: التفكير أو لا في حالة عدم الاتفاق على الحدود بين البلدين (باء). والنوع الثاني الذي يثور من هذه التعقيدات يحدث عندما يسمح لطرف ثالث بالدخول إلى المخزون السمكي في منطقة إحدى الدولتين أو كليهما (جيم). ويمكن الجمع بين التصورين باء وجيم في حالة تكون فيها الحدود غير متفق عليها ويكون هناك طرف ثالث سمح له بالحصول على الموارد موضع الحديث (دال). ويضاف هنا شكل جديد من التعقيد عندما يكون المخزون السمكي موضع الحديث من الأرصدة كثيرة الترحال (هاء).

الأرصدة العابرة للحدود	الأرصدة العابرة للحدود			
	دول ساحلية	+ طرف ثالث		
التصور هـ	التصور A	التصور C	بدون تبادل	الحدود متفق عليها
		التصور D	بالتبادل	
	التصور B		بدون تبادل	الحدود غير متفق عليها
			بالتبادل	

103 - لأغراض جماعة العمل، فالمفهوم أن مصطلح التنفيذ "implementation" والإعمال "enforcement" يشملان ما يلي: فالتنفيذ يشير إلى الأدوات التي تسمح بتنفيذ تدابير الإدارة. ويشمل ذلك التفتيش المشترك و/أو مخططات المراقبين، والسجلات الإقليمية، وسجلات سفن الصيد في أعالي البحار، وتقارير المصيد وتبادل البيانات، والتفتيش على الموانئ والإنزال، ونظم مراقبة السفن، وغير ذلك. أما تعبير "الإعمال" فيشير إلى الأعمال التي يحتمل اتخاذها في حالة عدم الامتثال لتدابير الإدارة والصيانة. وقد تتفاوت هذه العقوبات وقد تكون ذات طبيعة إدارية أو جنائية. وربما شملت العقوبات ذات الطبيعة الإدارية رفض الترخيص بالصيد أو وقفه أو سحبه<sup>6</sup>.

104 - وناقشت المجموعة ضرورة أن تكون العقوبات صارمة بحيث توقف وتردع عدم الامتثال لترتيبات الإدارة المتفق عليها. وبناء على ذلك كانت هناك توصية مشددة بضمان الاتساق والشفافية والسرعة في تطبيق العقوبات. وينطوي ذلك على ضرورة أن يكون هناك تبادل للمعلومات بشأن الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ مثلاً. كما كان من رأى المجموعة أن العقوبات ينبغي تحديدها بطريقة تحقق نتائج مقارنة بين الدول المشتركة.

105 - ولاحظت المجموعة أن البلدان لا تملك كلها نفس الموارد والقدرات التقنية لتنفيذ وإعمال تدابير الصيانة والإدارة ذات الصلة. وينبغي الاعتراف بهذه الحالة عند الاتفاق على تنفيذ الاتفاقيات وإعمالها. وينبغي تنفيذ السياسات، كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً، لتيسير مساهمة الصناعة في تكاليف إدارة المصايد، لاسيما التكاليف المرتبطة بتنفيذ وإعمال تدابير الإدارة.

**التصور ألف: دولتان ساحليتان، ورصيد واحد من الأسماك العابرة للحدود يوجد بأكمله داخل منطقتيهما الإقتصاديتين الخالصتين، ويتم صيده بواسطة الأسطولين الوطنيين داخل المنطقتين الإقتصاديتين الخالصتين.**

106 - يحتاج هذا التصور إلى تعاون الدولتين في إدارة الرصيد العابر للحدود. وهو يفترض مسبقاً وجود تعاون من حيث تبادل البيانات ومعلومات البحوث وتنسيق إجراءات الإدارة من أجل تشجيع الاستخدام المستدام، ومستويات وطرق الاستغلال، وحالة الرصيد.

107 - ووافقت جماعة العمل على أن تنفيذ وإعمال تدابير إدارة مصايد الأسماك بالنسبة للأرصدة العابرة للحدود في ظل هذا التصور، تتطلب - كحد أدنى - الإجراءات التالية:

- وجود سجل للسفن المرخص لها بصيد الرصيد؛

6 بغض النظر عن التأثير الذي يمكن أن تحدثه الإجراءات المتعلقة بالسوق في تقليل أو إلغاء التجارة بالأسماك ومنتجاتها الناجمة عن الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ، فإن جماعة العمل لم تبحث مثل هذه الإجراءات.

• استخدام نظام لرصد أنشطة الصيد (يشمل - كلما أمكن - الاطلاع على السجلات المتعلقة بالترخيص بالصيد، وكمية الحصة وأصنافها، ومنطقة العمل، ومدة الرحلة، ودفاتر الصيد، وغير ذلك)<sup>7</sup>؛

• تقارير الموانى عن التفتيش على السفن والمصيد على ظهر السفينة وعند الإنزال.

108 - وينبغي تبادل المعلومات التي تجمع بهذه الطريقة بين الدولتين على فترات تحدد مسبقاً بالاتفاق بينهما. فمثل هذه الشفافية والتعاون سيشجعان على قيام الثقة بين الدولتين وبين الصيادين العاملين في صيد الرصيد السمكى.

109 - والمتوقع أن تضمن الدول الساحلية التزام سفن الصيد بتدابير الإدارة المتفق عليها، طبقاً لتشريعاتها الوطنية. ولذا فمن المستحسن التنسيق بين السياسات والتشريعات فيما يتعلق بإعمال الاتفاقيات.

**التصور "باء": دولتان ساحليتان، ورصيد سمكى واحد عابر للحدود يوجد بأكمله داخل منطقتيهما الاقتصاديتين الخالصتين وتصيد أساطيليهما الوطنية داخل منطقتيهما الاقتصاديتين الخالصتين، وحيث هناك خلاف على الحدود بين الطرفين يؤدي إلى منطقة متنازع عليها بالنسبة للإدارة**

110 - في الحالات التي يوجد فيها نزاع على الحدود بين الدولتين الساحليتين، وحيث توجد منطقة متنازع عليها بها جزء من الرصيد السمكى، فمن المستحسن بشدة أن يكون هناك تعاون فعال من أجل الإدارة المستدامة للرصيد السمكى في كامل منطقة وجوده.

111 - ولأغراض إدارة مصايد الأسماك، ربما كان من الأفضل إقامة "منطقة للإدارة المشتركة" تشمل المنطقة المتنازع عليها. فمن شأن ذلك أن يسهل إدارة الرصيد السمكى بأكمله، وبالتالي تلافي أى ثغرات في الإدارة.

112 - وبالإضافة إلى الإجراءات المطلوبة لتنفيذ وإعمال ترتيبات إدارة مصايد الأسماك في التصور "ألف"، لا بد من استخدام التدابير التالية فيما يتعلق بمنطقة الإدارة المشتركة.

• شروط خاصة في كتابة التقارير عن سفن الصيد عندما تعمل في منطقة الصيد موضع الحديث، بما في ذلك كتابة التقارير إلى الدولتين الساحليتين في نفس الوقت.

• مخططات متبادلة للرصد والإشراف في كل دولة من الدولتين الساحليتين على السفن التي ترفع علم أحد الطرفين وتعمل في المنطقة موضع الحديث أو مسؤولية دولة العلم الأساسية عن الرصد والإشراف (مثل الصعود إلى ظهر السفينة، والتفتيش، والاعتقال، والسحب إلى الميناء، وغير ذلك).

113 - إذا سمحت أى من الدولتين الساحليتين لسفن طرف ثالث بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، فلا بد أن توافق الدولتان الساحليتان مسبقاً على الشروط، إذا كان لهذه السفن أن تدخل إلى منطقة الإدارة المشتركة.

<sup>7</sup> لمزيد من التفصيل حول هذه المسائل، انظر الفقرة 51 من خطة العمل الدولية للصيد غير القانونى دون تنظيم ودون إبلاغ وردعه والقضاء عليه، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة.

**التصور "جيم": دولتان ساحليتان، ورصيد سمكى واحد عابر للحدود يوجد بأكمله في منطقتيهما الاقتصادية الخالصة، وتصيد أساطيلهما الوطنية وأساطيل بلدان أخرى في أحد المناطق الاقتصادية الخالصة لهما أو كليهما**

114 - وفي بعض الأحيان، تسمح الدول الساحلية للأطراف الثالثة بالدخول إلى مناطقها الاقتصادية الخالصة. وبالإضافة إلى تدابير التنفيذ وإعمال ترتيبات الإدارة بالنسبة للأرصدة العابرة للحدود في التصور "ألف"، لا بد من تطبيق التدابير التالية وتنفيذها:

- أنشطة الصيد التي تقوم بها سفن الصيد التابعة لطرف ثالث والمرخص لها بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ساحلية، ينبغي أن تخضع للمراقبة والإشراف بواسطة هذه الدولة الساحلية.
- سفن الصيد التابعة لطرف ثالث ينبغي أن تخضع على الأقل لنفس أحكام وشروط الترخيص (بما في ذلك الصعود على سطحها لمتطلبات التفتيش وإعمال الاتفاقيات) عندما تعمل في واحدة من المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين أو كليهما، المعادلة لنفس الأحكام والشروط المفروضة على السفن الوطنية التابعة للدولتين الساحليتين.
- ينبغي أن تتضمن تشريعات دولة العلم تدابير للمراقبة (مثل إجراء الترخيص) بالنسبة لسفنها التي تصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة أخرى.

**التصور "دال": دولتان ساحليتان، ورصيد واحد عابر للحدود يوجد بأكمله داخل منطقتيهما الاقتصاديتين الخالصتين وتصيده الأساطيل الوطنية التي يسمح لها بالدخول إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما بالتبادل.**

115 - ترتيبات الصيد التبادلية بين دولتين ساحليتين متجاورتين ينبغي أن تقوم على أسس اتفاقية تحدد بوضوح شروط وأحكام عمل كل من اسطوليهما. وبالإضافة إلى التدابير الواردة في التصورين ألف وجيم، ينبغي تنفيذ التدابير التالية:

- البيانات الخاصة بكتابة التقارير (عن المصيد، ومنطقة العمليات، والدخول إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة والخروج منها، والإبلاغ عن المصيد، وغير ذلك) التي تقيد في تعزيز تدابير الإدارة في الدولة الساحلية. ويمكن أن تشمل هذه البيانات كتابة التقارير في الوقت الحقيقي كلما أمكن ذلك.
- التعاون بين الدول الساحلية من أجل خلق ثقافة لتوعية الصيادين وتشجيعهم على الالتزام بأحكام وشروط التراخيص الممنوحة لهم.
- وسيلة يمكن أن تلجأ إليها الدولة الساحلية (الطرف في الاتفاقية أو الترتيبات) في حالة ما إذا ارتكبت سفنها خطأ في المنطقة الاقتصادية الخالصة المتاخمة.
- وضع برنامج (أو برامج) للمراقبة للأغراض العلمية وأغراض أعمال الأحكام.
- عمل برامج للتوعية وخلق وعي لدى جميع الصيادين، كلما أمكن ذلك، عندما تنشأ خلافات مؤسسية (مثل القدرات أو وسائل المراقبة وغيرها) بين الدول الساحلية الأطراف في أى اتفاقية.

## التصور "هاء": دولة (أو أكثر) ساحلية ورصيد (أو أكثر) من الأسماك المتداخلة المناطق الذى يوجد في منطقة اقتصادية خالصة لواقدة (أو أكثر) من الدول الساحلية وأعلى البحار

116 - رصيد الأسماك المتداخلة المناطق بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ساحلية واحدة وبين أعلى البحار، يتطلب تعاوناً دولياً فعالاً بين الدولة الساحلية وغيرها من البلدان التي تصيد هذا الرصيد، ضماناً لإدارة هذا الرصيد بصورة مستدامة. وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995 على هذه الحالة، لاسيما الجزء الثالث والجزء الرابع من الاتفاقية المتعلقين بآليات التعاون الدولي في مجال الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال. فهذان الجزءان يعالجان بالذات إقامة منظمات أو ترتيبات إقليمية حيث لا توجد مثل هذه المنظمات أو الترتيبات، وتعزيز المنظمات والترتيبات الموجودة بالفعل لتصبح أكثر فعالية.

117 - وبالإضافة إلى التدابير المضمنة في التصور "ألف"، ينبغي النظر في المتطلبات التالية بالنسبة لإدارة أرصدة الأسماك المتداخلة المناطق:

- إنشاء منظمات أو ترتيبات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك؛
- الترخيص باستخدام سفن الصيد، والإبلاغ بمواصفاتها؛
- اشتراطات سفن الصيد (مثل توثيق السفينة ووضع علامات عليها وعلى معدات الصيد، والمعلومات المتعلقة بنشاط الصيد، وكتابة تقارير عن المصيد وعن جهد الصيد، والإبلاغ عن حركة السفن والمصيد)<sup>8</sup>؛
- المراقبة وجمع المعلومات العلمية؛
- وضع مخطط للمراقبة والتفتيش المشتركة طبقاً لاحتياجات الإقليم (مثل تحديد وسائل التفتيش، وإجراءات التعدي، ومتطلبات المتابعة).

## الملخص

118 - لاحظت المشاورة أن هناك قدراً كبيراً من التناسق بين تقارير مجموعات العمل الثلاث. واعتبرت ذلك نتيجة إيجابية للغاية.

119 - كان هناك تأكيد على أن جمع البيانات يعتبر مسألة مهمة للغاية سواء للأغراض العلمية (انظر تقرير جماعة العمل "باء") وللرصد والمراقبة والإشراف (انظر تقرير جماعة العمل "جيم"). وأشار هنا إلى الحصول على معلومات موثوق بها من الأساطيل التجارية كنموذج للمصالح المشتركة القوية بين الأطراف الداخلة في إدارة الأرصدة السمكية المشتركة. واقترح ضرورة الاستفادة من التآزر المحتمل بصورة مستمرة. ومع ذلك، فإن مثل هذه الجهود لا ينبغي أن تضر بجمع معلومات مستقلة من أجل الأغراض العلمية.

120 - وكانت هناك ملاحظة أخرى مفادها أنه ليست هناك علاقة قوية بين مدى تطور آلية الاقتسام وصحة الأرصدة السمكية. ولوحظ أن التعاون مسألة لا بد منها من أجل

<sup>8</sup> وضعت هذه المتطلبات الدنيا على أساس الترتيبات المؤقتة لمنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي التي تطبق إلى أن يتم وضع نظام دائم للمراقبة والإشراف.



الإدارة الفعالة للأرصدة السمكية، ولكنه إذا لم تنفذ تدابير الصيانة والإدارة، فلا ضمان لتحسين أوضاع هذه الأرصدة. وبذلك يصبح التعاون شرطاً ضرورياً لإدارة الموارد بصورة فعالة، وإن لم يكن كافياً بحد ذاته.

### اختتام المشاورة

121 - في ختام المشاورة، توجه الرئيس بالشكر إلى الخبراء على المساهمة والكفاءة اللتين أظهروهما. وأعرب عن رأيه بأن المشاورة قد عالجت مسائل مهمة تتعلق بالأرصدة المشتركة بطريقة شاملة، وأضاف أن نتائج المشاورة سوف تساعد في فهم أفضل لهذه المسائل المعقدة.

122 - وتوجه السيد غارسيا بالشكر إلى حكومة النرويج لدعمها للمشاورة، وإلى الخبراء على مساهمتهم الرائعة في هذه المشاورة. وأشار إلى أن تقرير المشاورة سيكون جاهزاً عندما تعقد لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة دورتها الخامسة والعشرين في شهر فبراير/شباط 2003.

## المرفق ألف

### جدول الأعمال

- 1 - افتتاح الدورة
- 2 - تقديم أوراق المناقشة ودراسات الحالة
  - أوراق المناقشة
  - دراسات الحالة
- 3 - تشكيل مجموعات العمل
- 4 - عرض ومناقشة تقارير جماعة العمل
- 5 - الملخص
- 6 - اختتام المشاورة

## المرفق بء

## قائمة المشتركين

**AL-HUSAINI Mohsen**

Mariculture and Fisheries Department  
Kuwait Institute for Scientific Research  
(KISR)  
PO Box 1638  
Salmiya 22017  
Kuwait  
Tel: +965 571 1294  
Fax: +965 571 1293  
E-Mail: [mhusaini@safat.kisr.edu.kw](mailto:mhusaini@safat.kisr.edu.kw)

**ARNASON Kolbeinn**

Director of International Affairs  
Ministry of Fisheries  
Skulagatan 4  
150 Reykjavik  
Iceland  
Tel: +354 545 8300  
Fax: +354 562 1853  
E-Mail: [kolbeinn.amason@sjr.stjr.is](mailto:kolbeinn.amason@sjr.stjr.is)

**BELIKOV Sergey V.**

Head of Laboratory  
Polar Institute of Marine Fisheries  
and Oceanography (PINRO)  
6 Knipovich Street  
183763 Murmansk  
Russia  
Tel: +47 7 8152 473424  
Fax: +47 7 8152 473331  
E-Mail: [belikov@pinro.murmansk.ru](mailto:belikov@pinro.murmansk.ru)

**BJORDAL Aasmund**

Research Director  
Institute of Marine Research  
Nordnesgaten 50  
Box 1870  
5817 Bergen  
Norway  
Tel: +47 55 23 8690  
Fax: +47 55 23 8687  
E-Mail: [aasmund.bjordal@imr.no](mailto:aasmund.bjordal@imr.no)

**CHALULEU Julio**

Secretario Técnico de la Comisión Técnica

Mixta del Frente Marítimo  
(COFREMAR)  
Juncal 1355, Piso 6, ESC 604  
11000 Montevideo  
Uruguay  
Tel: +59 829 162047/1973  
Fax: +59 829 161578  
E-Mail: [jchaluleu@netgate.com.uy](mailto:jchaluleu@netgate.com.uy)

**CAMPODONICO Italo**

Marine Biologist Fisheries Management  
Officer  
Undersecretariat for Fisheries  
Bellavista 168- 17th Floor  
Valparaíso  
Chile  
Fax : +56 (32) 502740  
Tel: +56 (32) 502763  
E-Mail: [icampodo@subpesca.cl](mailto:icampodo@subpesca.cl)

**DE BARROS Victoria (Ms)**

Director  
Institute of Fishery Research  
Ministry of Fisheries and Environment  
Ilha Do Cabo  
Cx. Postal 2601  
Luanda  
Angola  
Tel: + 309077/309732  
Fax: +309731  
E-Mail: [vbarros@netangola.com](mailto:vbarros@netangola.com)

**DOULMAN David**

Senior Fishery Liaison Officer  
Fisheries Department  
FAO  
Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome  
Italy  
Tel: +3906 570 56752  
Fax: +3906 570 56500  
E-Mail: [david.doulman@fao.org](mailto:david.doulman@fao.org)

**GARCIA Serge**

Director  
Fisheries Resources Division  
Fisheries Department

FAO  
Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome  
Italy  
Tel: +3906 570 56467  
Fax: +3906 570 53020  
E-Mail: [serge.garcia@fao.org](mailto:serge.garcia@fao.org)

**GULLESTAD Peter** (Chairman)  
Director-General of Fisheries  
Strandgaten 229  
N-5804 Bergen  
Norway  
Tel: +47 55 23 8000  
Fax: +47 55 23 8090  
E-Mail: [peter.gullestad@fiskeridir.dep.no](mailto:peter.gullestad@fiskeridir.dep.no)

**HOEL Alf Håkon**  
Associate Professor  
Department of Political Science  
University of Tromsø  
N-9037 Tromsø  
Norway  
Fax: + 47 77644905  
Tel: +47 77645542  
E-Mail: [hoel@sv.uit.no](mailto:hoel@sv.uit.no)

**HUANG Shuolin**  
Vice President of Shanghai  
Fisheries University  
No. 334 Jungong Road  
Shanghai 200090  
China  
Tel: +86-21 65710296  
Fax: +86 21 65 68 4287  
E-Mail: [slhuang@shfu.edu.cn](mailto:slhuang@shfu.edu.cn)

**JIN Xianshi**  
Director of Living Marine Resources Division  
Yellow Sea Fisheries Research Institute  
106 Nanjing Road  
Qingdao 266071  
P.R. China  
Tel: +86 532 58 49 430  
Fax: +86 532 58 11 514  
E-Mail: [jin@ysfri.ac.cn](mailto:jin@ysfri.ac.cn)

**LAUREC Alain**  
Département Halieutique  
Ecole Nationale Supérieure Agronomique  
de Rennes

65 Rue de Saint Briec  
CS 84215  
35042 Rennes Cedex  
France  
Tel: +33 2 23 48 58 62  
Fax : +33 2 23 48 55 35  
E-Mail: [laurec@roazhon.inra.fr](mailto:laurec@roazhon.inra.fr)

**LEMCHE Einar**  
Head of Representation  
Greenland Government, Denmark Office  
Pilestraede 2151  
DK-1016  
Copenhagen  
Denmark  
Tel: +45 33 693435  
Fax: +45 33 693401  
E-Mail: [el@ghsdk.dk](mailto:el@ghsdk.dk)

**MILLER Kathleen (Ms)**  
Environmental and Societal Impacts Group  
National Center for Atmospheric Research  
PO Box 3000  
Boulder, CO 80307  
USA  
Tel: +1 303 497 8115  
Fax: +1 303 497 8125  
E-Mail: [kathleen@ucar.edu](mailto:kathleen@ucar.edu)

**MUNRO Gordon R.**  
Professor Emeritus of Economics  
Department of Economics  
The University of British Columbia  
#997 – 1873 East Mall  
Vancouver, B.C.  
Canada V6T 1Z1  
Tel: + 1 604 822 5452  
Fax: +1 604 822 5915  
E-Mail: [munro@econ.ubc.ca](mailto:munro@econ.ubc.ca)

**NINNES Chris**  
Team Leader  
Southern African Development Community  
(SADC)  
Sector Coordinating Unit for Marine  
Fisheries Resources  
Windhoek  
Namibia  
Tel: +264 811273131  
Fax: +264 61 23 5269  
E-Mail: [tyakmor@iway.na](mailto:tyakmor@iway.na)

**NISHIDA Hiroshi**  
Senior Researcher  
Fisheries Biology and Ecology Division  
National Research Institute of Fisheries

Science  
 Fisheries Research Agency  
 2-12-4, Fukuura, Kanazawa,  
 Yokohama, 236-8648  
 Japan  
 Tel: +81-45-788-7634  
 Fax: +81-45-788-5001  
 E-Mail: [hnishi@fra.affrc.go.jp](mailto:hnishi@fra.affrc.go.jp)

**OELOFSEN Burger**  
 Director Resource Management  
 Ministry of Fisheries  
 Private Bag 13355  
 Windhoek  
 Namibia  
 Tel: +264 61 246318  
 Fax: +264 61 220558  
 E-Mail: [boelofsen@mfmr.gov.na](mailto:boelofsen@mfmr.gov.na)

**RANKE Walter**  
 Secretary  
 International Baltic Sea Fishery  
 Commission  
 Hoza 20 Str.  
 00-528 Warsaw  
 Poland  
 Tel: +48 22 628 8647  
 Fax: +48 22 625 3372  
 E-Mail: [ibsfc@polbox.pl](mailto:ibsfc@polbox.pl)

**RØTTINGEN Ingolf**  
 Senior Adviser  
 Institute of Marine Research  
 Nordnesgaten 50  
 PO Box 1870  
 5817 Bergen  
 Norway  
 Tel: +47 55 23 8404  
 Fax: +47 55 23 8687  
 E-Mail: [ingolf.rottingen@imr.no](mailto:ingolf.rottingen@imr.no)

**SAMB Birane**  
 Centre de recherche océanographiques  
 de Dakar-Thiaroye (CRODT)  
 PO Box 2241  
 Dakar  
 Senegal  
 Tel: +221 834 8041  
 Fax: +221 834 2792  
 E-Mail: [bsambe@yahoo.fr](mailto:bsambe@yahoo.fr)

**STAPLES Derek**  
 Deputy Executive Director  
 Bureau of Rural Sciences  
 PO Box E11

Kingston ACT 2604  
 Australia  
 Tel: +61 2 6272 5350  
 Fax: +61 2 6272 4747  
 E-Mail: [derek.staples@brs.gov.au](mailto:derek.staples@brs.gov.au)

**STEINBOCK Robert**  
 Senior International Fisheries  
 Advisor  
 Department of Fisheries and Oceans  
 200 Kent St.  
 Ottawa, Ontario  
 Canada K1A 0E6  
 Tel: +1 613 993 1836  
 Fax: +1 613 993 5995  
 E-Mail: [steinbob@dfo-mpo.gc.ca](mailto:steinbob@dfo-mpo.gc.ca)

**STOKKE Olav Schram**  
 Research Director  
 The Fridtjof Nansen Institute  
 PO Box 326  
 1324 Lysaker  
 Norway  
 Tel: +47 67 11 1900  
 Fax: +47 67 11 1910  
 E-Mail: [Olav.S.Stokke@fni.no](mailto:Olav.S.Stokke@fni.no)

**STRØMME Tore**  
 Institute of Marine Research  
 Box 1870 Nordnes  
 5817 Bergen  
 Norway  
 Tel: +47 55 23 8571  
 Fax: +47 55 23 8579  
 E-Mail: [tore.stroemme@imr.no](mailto:tore.stroemme@imr.no)

**SUMAILA Rashid Ussif**  
 Fisheries Centre  
 University of British Columbia  
 2204 Main Mall, Vancouver  
 B.C. Canada V6T 1Z4  
 Tel: +1 604 8220 224  
 Fax: +1 604 8228 934  
 E-Mail: [r.sumaila@fisheries.ubc.ca](mailto:r.sumaila@fisheries.ubc.ca)

**TAGHAVI Seyed Aminollah**  
 Director-General of Fishing Affairs  
 Fisheries of Iran  
 No. 250 Dr. West Fatemi Avenue

Tehran  
Iran (Islamic Republic of)  
Tel: +98 21 69 41 373  
Fax: +98 21 69 41 362  
E-Mail: [s\\_taghavimotlagh@hotmail.com](mailto:s_taghavimotlagh@hotmail.com)

**THOMSON, Andrew**  
European Commission  
Directorate General for Fisheries  
Rue Joseph II, 99  
B-1049 Brussels  
Belgium  
Tel: +32 2 2990180  
Fax: +32 2 2994802  
E-Mail: [Andrew.Thomson@cec.eu.int](mailto:Andrew.Thomson@cec.eu.int)

**VAN HOUTTE Annick (Ms)**  
Legal Officer  
Legal Office  
FAO  
Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome  
Italy  
Tel: +3906 570 54287  
Fax: +3906 570 54408  
E-Mail: [annick.vanhoutte@fao.org](mailto:annick.vanhoutte@fao.org)

**WILLIAMS Johan**  
Director General  
Ministry of Fisheries  
Grubbegata 1  
PO Box 8118 Dep.  
0032 Oslo  
Norway  
Tel: +47 22 24 6440  
Fax: +47 22 24 9585  
E-Mail: [johan.Williams@fid.dep.np](mailto:johan.Williams@fid.dep.np)

**WILLING Jane (Ms)**  
International Manager  
Ministry of Fisheries  
PO 1020  
Wellington  
New Zealand  
Tel: +64 4 470 2600  
Fax: +64 4 470 2669  
E-Mail: [willingj@fish.govt.nz](mailto:willingj@fish.govt.nz)

**ZUZUNAGA Jorge**  
Asesor del Despacho Vice-ministerial  
de Pesqueria  
Ministerio de la Produccion  
Calle Uno Oeste No. 060, San Isidro

Lima 27  
Perú  
Tel: +51 1 2243334/4753218  
Fax: +51 1 2242950  
E-Mail: [jzuzunaga@minpes.gob.pe](mailto:jzuzunaga@minpes.gob.pe)

#### **TECHNICAL SECRETARIES**

**ENGESAETER Sigmund**  
Director  
Directorate of Fisheries  
Strandgaten 229  
N-5804 Bergen  
Norway  
Tel: +47 55 23 8000  
Fax: +47 55 23 8090  
E-Mail: [sigmund.engesater@fiskeridir.dep.no](mailto:sigmund.engesater@fiskeridir.dep.no)

**LOBACH Terje**  
Senior Legal Adviser  
Directorate of Fisheries  
Strandgaten 229  
N-5804 Bergen  
Norway  
Tel: +47 55 23 8000  
Fax: +47 55 23 8090  
E-Mail: [terje.lobach@fiskeridir.dep.no](mailto:terje.lobach@fiskeridir.dep.no)

**WILLMANN Rolf**  
Senior Fishery Planning Officer  
Fisheries Department  
FAO  
Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome  
Italy  
Tel: +3906 570 53408  
Fax: +3906 570 56500  
E-Mail: [rolf.willmann@fao.org](mailto:rolf.willmann@fao.org)

#### **SECRETARIAT**

**GUYONNET Marianne (Ms)**  
Secretary  
Fisheries Department  
FAO  
Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome  
Italy  
Tel: +3906 570 53951  
Fax: +3906 570 56500  
E-Mail: [marianne.guyonnet@fao.org](mailto:marianne.guyonnet@fao.org)

**HALS Elen (Ms)**  
Head of Division (Administration)  
Institute of Marine Research  
Nordnesgaten 50  
PO Box 1870  
5817 Bergen  
Norway  
Tel: +47 55 23 8500  
Fax: +47 55 23 8531  
E-Mail: [elen.hals@imr.no](mailto:elen.hals@imr.no)

**LUNENG Unni (Ms)**  
Executive Officer  
Directorate of Fisheries  
Institute of Marine Research  
Strandgaten 229  
N-5804 Bergen

Norway  
Tel: +47 55 23 8000  
Fax: +47 55 23 8090  
E-Mail: [unni.luneng@imr.no](mailto:unni.luneng@imr.no)

## المرفق جيم

### قائمة الوثائق

التوقعات  
جدول الأعمال  
قائمة الوثائق

### أوراق المناقشة

عن إدارة الأرصدة السمكية المشتركة (G. Munro)  
الجوانب القانونية في إدارة الأرصدة السمكية المشتركة (A. Van Houtte)

### دراسات الحالة

صيد الأرصدة المشتركة من أسماك Pomfret الفضية في الخليج الشمالى (الحسينى)  
الإدارة التعاونية للأرصدة السمكية المشتركة في جنوب المحيط الهادى (T. Aqorau)  
المصايد المشتركة: منطقة الصيد المشتركة بين الأرجنتين وأوروغواى (J.D. Chaluleu)  
أسماك السلمون في المحيط الهادى لأمريكا الشمالية، حالة من التعاون الهش (K.A. Miller)  
دراسة حالة عن موارد أسماك السطح الصغيرة في شمال غرب أفريقيا (Samb Birane)  
دراسات حالة عن إدارة الأرصدة السمكية المشتركة في لستراليا (D. Staples)  
ثغرات في نظام الصيد في بحر بارنتس (O.S. Stokke)  
الاتفاق بين حكومتى لستراليا ونيوزيلندا على صيانة وإدارة أسماك Orange Roughy في جنوب تاسمان (J. Willing)  
إدارة الأرصدة المشتركة من أسماك Hake في نظام بنغويلا الايكولوجى البحرى (R.U. Sumaila, C. Ninnes, B. Oelofsen)  
إدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق: حالة مصايد أسماك الرنجة النرويجية التي تبيض في الربيع (T. Bjørndal)  
بعض الأرصدة السمكية المشتركة في جنوب شرق المحيط الهادى (J. Zuzunaga)  
إدارة السمك الأحمر (sebastes mentlla) في شمال المحيط الأطلسى (Andrew H. Thomson)  
قضايا الإدارة التعاونية لمصايد الأسماك في بحر البلطيق (Walter Ranke)

### إرشادات للمناقشات

جماعة العمل "ألف": حل مسائل التخصيص  
جماعة العمل "باء": تحقيق التنسيق بين خطط الإدارة وأهدافها وبين برامج البحوث  
جماعة العمل "جيم": ضمان تنفيذ وإعمال اتفاقيات إدارة الأرصدة السمكية المشتركة



المرفق دال

توزيع المشاركين على مجموعات العمل

**جماعة العمل "ألف":** حل مسائل التخصيص

ARNASON Kolbeinn  
 CHALULEU D. Julio  
 ENGESAETER Sigmund  
 GARCIA Serge  
 LEMCHE Einar (Chair)  
 MUNRO Gordon R.  
 RANKE Walter  
 STEINBOCK Robert  
 SCHRAM STOKKE Olav  
 SHUOLIN Huang  
 SUMAILA Rashid  
 WILLING Jane  
 WILLMANN Rolf

تحقيق التنسيق بين خطط الإدارة وأهدافها وبين برامج

**جماعة العمل "باء":** الأبحاث

AL-HUSAINI Mohsen  
 BJORDAL Aasmund  
 BELIKOV Sergey V.  
 CAMPODONICO, Italo  
 LAUREC Alain (Chair)  
 MILLER Kathleen  
 NINNES Chris  
 NISHIDA Hiroshi  
 STAPLES Derek  
 SAMB Birane  
 STRØMME Tore  
 XIANSHI Jin

ضمان تنفيذ وإعمال اتفاقيات الإدارة

**جماعة العمل "جيم":**

DE BARROS Victoria  
 DOULMAN David  
 HOEL Alf Håkon  
 LOBACH Terje  
 OELOFSEN Burger (Chair)  
 ROETTINGEN Ingolf  
 TAGHAVI Seyed Aminollah  
 THOMSON Andrew  
 VAN HOUTTE Annick  
 ZUZUNAGA Jorge

عقدت مشاوره الخبراء المشتركة بين النرويج ومنظمة الأغذية والزراعة اعترافا بأن إدارة الموارد السمكية المشتركة مازالت واحدة من أكبر التحديات التي تعترض تحقيق استدامة مصايد الأسماك على المدى الطويل. وقد ناقشت المشاورة، بصورة خاصة، إدارة الأرصد السمكية العابرة للحدود والأرصد السمكية المتداخلة المناطق. وقد انصب اهتمام المشاورة في المشكلات العملية التي تواجه إدارة هذه الموارد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، واتفاقية الأمم المتحدة للأرصد السمكية عام 1995 وغيرهما من الصكوك الدولية ذات الصلة. وتبعاً لذلك، لم يكن يقصد من مشاوره الخبراء وضع الحلول، وإنما قصد منها أن تكون منبرا محايدا تستعرض فيه خيارات الإدارة ونتائجها بصورة بناءة.